

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تأثير الشراكة الأوروبية الجزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2020)

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالبة:

د. مختاري عبد الجبار

شعبة ابتسام

لجنة المناقشة

رئيسا

استاذ محاضر (أ)

د. عبد الحفيظي ابراهيم

مقررا

استاذ التعليم العالي

د. مختاري عبد الجبار

ممتحنا

استاذ مساعد (أ)

د. فرحات بختة

السنة الجامعية : 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تأثير الشراكة الأوروبية الجزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2020)

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالبة:

د. مختاري عبد الجبار

شعبة ابتسام

لجنة المناقشة

رئيسا

استاذ محاضر (أ)

د. عبد الحفيظي ابراهيم

مقررا

استاذ التعليم العالي

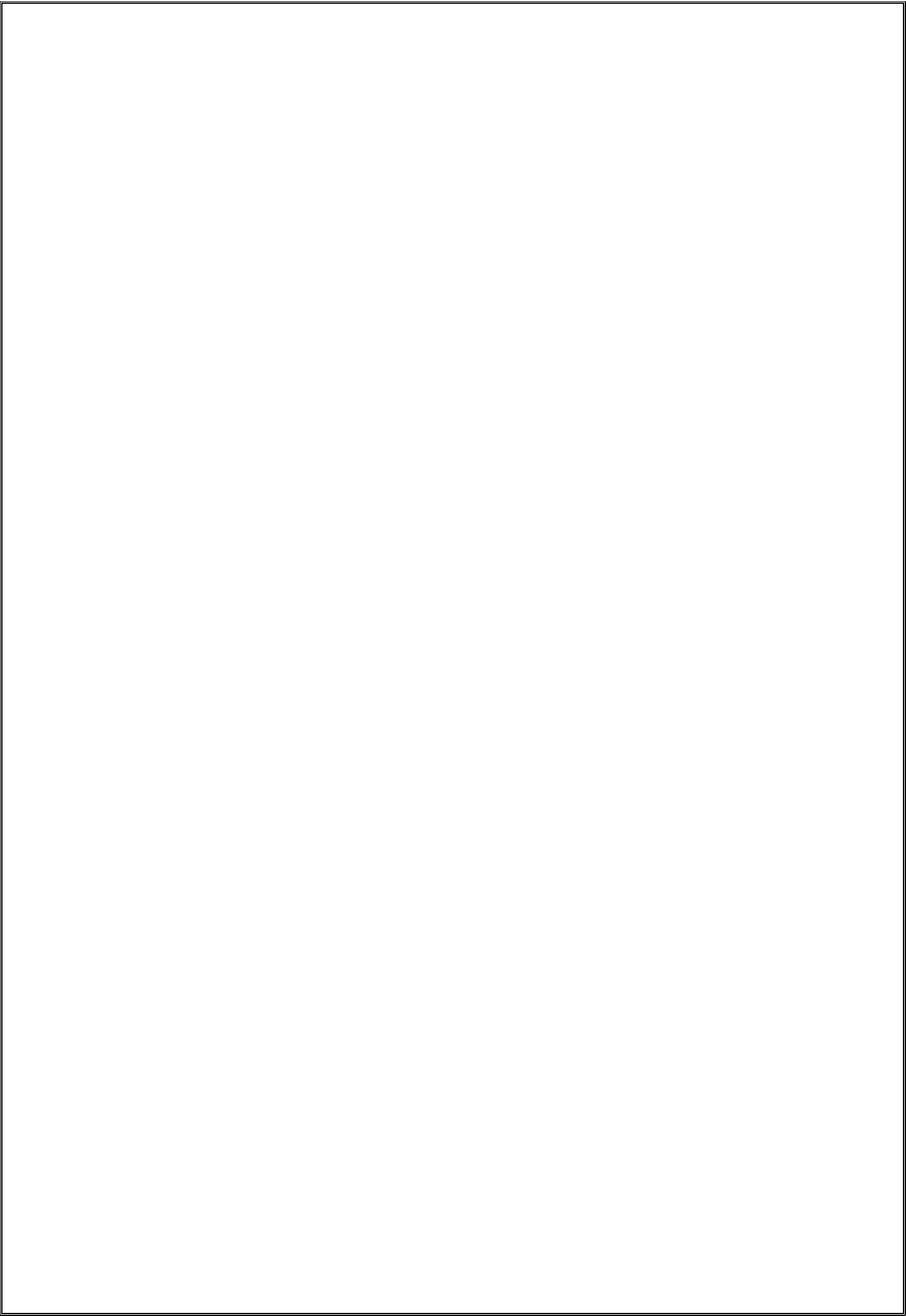
د. مختاري عبد الجبار

ممتحنا

استاذ مساعد (أ)

د. فرحات بختة

السنة الجامعية : 2022-2023



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و صل الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم و على آله وصحبه الميامين وبعد

الى جنتي فوق الأرض...الى من اعطاني من نفسها حياة...الى رفيقة العمر... الى محبة قلبي.. الى وتيني... الى حبيبة روحي... شفاء هي وحزني...الى من تحت أقدامها جنتي...

أمي الحبيبة

الى رجلي الحنون...الى سندي في الحياة...الى صديقي المقرب....الى مصدر قوتي..الى كفتي الثابت الذي لا يميل...الى من أعطاني من عمره عمرا...الى من فضله بلغت نجاحي....

ابي العالي

الى من لا أفصلها عن أي وأبي....الى من منحني حبا وعطاء...الى من فتحن لي القلب والصدر

بابا عبدالله وماما شرفة

الى شمسي وقمري....الى عياني في الحياة....الى سنداي وعصدي...

اخوتي سفيان ولين

الى ملازمة طفولتي...الى من عشت معها أجمل الذكريات....الى أكثر شخص مميز منحة الحياة...الى من تتعافى بوجودها روحي...

توأمي مريم

الى حبيبات قلبي...زهرات بيتنا... الى من يعشن داخل قلبي.... الى بناتي منذ الصغر....

صغيراتي رحمة وياسمين

...الى غاليتي...الى أجمل أخوات جمعني بهم الحياة

فاطمة وسندس...سارة و سامية

الى النعمة التي صادفتها حياتي...الى طيبا القلب...جميلا الروح...الى أخواني اللذان لم تلدها أي

بشير و فاروق

الى هدية الله لي....الى من زينوا حياتي و جعلوا لها ألوان....الى فرحتي بعد التعب...الى العوض الجميل...الى كناكيتي

ايدو...أمورتي...نونو...عمادو...هبة

الى أختي التي رزقتني إياها الحياة صديقتي وحبيبتي **قلي نسرهن**

الى من منحتني فرصة حياتي....الى من فتح عيوني على بيت الله....الى من رافقتي رحلتي...الى العم الحنون...الى ابي الثاني

عمي مسعود

الى رائحة الجنة....الى من تلبن الصخور لحناهم....

جدتاي فاطمة و مريم

الى جميع أفراد عائلتي الى خالاتي وعماتي الى أخوالي وأعمامي وأبناءهم صغيرا كبيرا

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

أحمد الله واشكره على فضله ومنه عليا و على توفيقتي في اتمامي بحثي هذا .

كلمة حب وتقدير ، تحية وفاء وإخلاص ، ورسالة شكر وتقدير لأستاذي مختاري عبد الجبار على قبوله الاشراف على مذكرتي ، كما اشكره جزيل الشكر على مرافقته لي طيلة هذا العمل ولم يبخل بشيء ، و على ما قدمه من علم وبذله من مجهود طيلة السنوات الماضية ، جزاك الله كل خير ، وزادك من فضله الكريم .

شكر موصول الى كل المعلمين والمعلمات وكل الأساتذة والأستاذات من الطور الابتدائي الى التعليم العالي و الذين كان لهم الفضل في تدريسي وبلوغي نجاحي و أخص بالذكر الأستاذة فرحات بختة قدوتي الأولى و ملهمتي .

أتقدم بشكري لكل قريب أو بعيد علمني حرفا ، أو اسدي لي نصيحة أو أضاف لي لمسة اكتمل بها عملي .

الملخص

لقد جاء موضوع هذه الدراسة حول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر ، ركزنا في الاطار النظري على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الشراكة والتي بدأت من اتفاق التعاون بين الطرفين سنة 1979 الى عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية الذي وقعت عليه في 2002 و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 والذي كان بعد مؤتمر برشلونة الذي نص في مبادئه على أهم هدف لإقامة الشراكة وهو إنشاء منطقة التبادل الحر في حدود 12 سنة منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك من خلال التفكيك التعريفي الجمركي التدريجي للرسوم ويكون هذا في آفاق 2017 الى فترة انتقالية حددت بثلاث سنوات الى 2020. وجاءت الاتفاقية بمجموعة من البنود حول مجالات مختلفة تعاونية، اجتماعية و ثقافية، سياسية، اقتصادية، مالية، قانونية، المدفوعات وحرية تنقل رؤوس الأموال والسلع....الخ.

أما الجانب التطبيقي فقد تناول تحليل وتقييم لمعطيات احصائية تخص الوضع الاقتصادي الجزائري في ظل الشراكة الأورو جزائرية، وتمثلت في بيانات حول هيكل الصادرات و الواردات من و الى الاتحاد الأوروبي، معدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلصت النتائج الى أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر، بحيث كان أثرها ايجابيا ل كلا الطرفين على المدى القصير و خلال الفترة الأولى من توقيع الاتفاق يرجع هذا الى عوائد المحروقات المصدرة للاتحاد الأوروبي وهذا لاعتماد الجزائر على المحروقات في ترقية صادراتها، أما الاتحاد الأوروبي اعتبر الجزائر سوقا لتصريف منتجاته، أما على المدى الطويل فكانت النتائج عكس المدى القصير ،أوضحت النتائج في المدى الطويل أن أثرا سلبيا للشراكة الأورو جزائرية و ذلك بسبب عدم قدرة الجزائر على تنويع صادراتها ،بالإضافة الى الزيادة المعتبرة في واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الاخيرة بضعف ما كانت عليه في بداية دخول الاتفاقية ،يعود ذلك الى ضعف القطاع الانتاجي الجزائري وعدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة الى افتقار المنتج الجزائري للجودة العالمية المطلوبة في منافسة المنتج الأجنبي، لم تستفد الجزائر من الشراكة الأورو جزائرية كما كان متوقعا، ولم تخدم الشراكة سوى دول الاتحاد الأوروبي، لذا يستوجب الأمر إعادة النظر في مضمون الاتفاق بما يخدم مصلحة الطرفين.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو جزائرية، التفكيك الجمركي، منطقة التبادل الحر.

Résumé :

Le sujet de cette étude portait sur l'accord de partenariat euro-algérien et son impact sur le commerce extérieur de l'Algérie, de sorte que nous nous sommes concentrés dans le cadre théorique sur les étapes historiques les plus importantes que le partenariat a traversées, qui a commencé de l'accord de coopération entre les deux parties en 1979 à la conclusion de l'accord de partenariat euro-algérien, signé en 2002 et entré en vigueur en 2005, c'est-à-dire après la conférence de Barcelone, qui a stipulé dans ses principes l'objectif le plus important pour l'établissement du partenariat, qui est l'établissement d'une zone de libre-échange dans les 12 ans. Depuis la date d'entrée en vigueur de l'accord, à travers le démantèlement progressif des tarifs douaniers dans les horizons de 2017 à une période transitoire fixée à trois ans jusqu'en 2020. L'accord est accompagné d'un ensemble de clauses sur divers domaines de coopération, sociaux et culturels, politiques, économiques, financiers, juridiques, des paiements et de la libre circulation des capitaux et des marchandises.... Etc.

Sur le plan pratique, il a porté sur l'analyse et l'évaluation des données statistiques relatives à la situation économique algérienne dans le cadre du partenariat euro-algérien, représentées dans les données sur la structure des exportations et des importations à destination et en provenance de l'Union européenne, les taux de croissance économique, l'inflation et le chômage, et les investissements directs étrangers.

Les résultats ont conclu à l'impact du partenariat euro-algérien sur le commerce extérieur de l'Algérie, de sorte que son impact a été positif pour les deux parties à court terme et pendant la première période de signature de l'accord en raison des revenus des hydrocarbures exportés vers l'Union européenne et cela est dû à la dépendance de l'Algérie aux hydrocarbures pour promouvoir ses exportations, tandis que l'Union européenne où l'Algérie était considérée comme un marché pour l'écoulement de ses produits. Contrairement au partenariat à long terme, les résultats ont montré que son impact était négatif, en raison de l'incapacité de l'Algérie à diversifier ses exportations, en plus de l'augmentation significative des importations algériennes en provenance de l'Union européenne au cours de la période récente de deux fois ce qu'elle était au début de l'entrée dans l'accord, en raison de la faiblesse du secteur productif algérien et du manque d'utilisation optimale des ressources en plus de l'absence du produit algérien de la qualité internationale requise, l'Algérie n'a pas bénéficié du partenariat euro-algérien comme prévu, et le partenariat n'a servi que les pays de l'Union. Par conséquent, le contenu de l'accord doit être revu dans l'intérêt des deux parties.

Mots-clés : Partenariat euro-algérien, démantèlement douanier, zone de libre-échange.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
تشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ

الفصل الأول الاطار النظري لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد.....	02
المبحث الأول: مسار الشراكة الأورو جزائرية.....	03
المطلب الأول: الجذور التاريخية للشراكة الأورو جزائرية.....	03
الفرع الأول: اتفاقية التعاون سنة 1979.....	03
الفرع الثاني: مؤتمر برشلونة والتعاون الأورو جزائري.....	03
الفرع الثالث: عقد اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....	04

المطلب الثاني: بنود الشراكة الأورو جزائرية.....	06
المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة الأورو جزائرية.....	13
الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو جزائرية.....	13
الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورو جزائرية.....	14
المبحث الثاني: استراتيجية التفكيك التعريفي الجمركي في إطار الشراكة الأورو جزائرية.....	14
المطلب الأول: تعريف التفكيك التعريفي الجمركي.....	14
المطلب الثاني: مخطط التفكيك التعريفي الجمركي الأولي مع الاتحاد الاوروي.....	15
المطلب الثالث: مخطط التفكيك التعريفي الجمركي الجديد مع الاتحاد الاوروي.....	18
المبحث الثالث: منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.....	22
المطلب الأول: تعريف منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.....	22
المطلب الثاني: خصائص منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.....	23
المطلب الثالث: مبادئ منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.....	24
خلاصة الفصل.....	26

الفصل الثاني واقع الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد.....	28
المبحث الأول دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1990-2020).....	29
المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر.....	29

المطلب الثاني: التضخم والبطالة.....	34
الفرع الأول: التضخم.....	35
الفرع الثاني: البطالة.....	35
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر.....	37
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).....	41
المطلب الأول: الإطار الزمني والمكاني وتحديد متغيرات الدراسة.....	41
المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية.....	43
الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية الأصلية.....	43
الفرع الثاني: تحديد فترات الابطاء.....	51
المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.....	52
المطلب الأول: الهيكل العام للنموذج.....	52
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test	52
الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير.....	53
الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.....	55
المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج.....	55
الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	55

56.....	الفرع الثاني: اختبار الارتباط الذاتي للإخطاء
57.....	الفرع الثالث: اختبار تجانس التباين
58.....	خلاصة الفصل
61.....	خاتمة
68.....	قائمة المراجع
72.....	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	رئنامة التفكيك الجمركي بالنسبة لثلاثة قوائم من المنتجات لفترة زمنية محددة بـ 12 سنة	الجدول رقم (1-1)
20	رئنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (2)	الجدول رقم (2-1)
21	رئنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (3)	الجدول رقم (3-1)
21	رئنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (3)	الجدول رقم (4-1)
29	التوزيع السلمي لصادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)	الجدول رقم (1-2)
32	التوزيع السلمي لواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)	الجدول رقم (2-2)
35	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	الجدول رقم (3-2)
35	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	الجدول رقم (4-2)
38	يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة (1990-2018)	الجدول رقم (5-2)
39	يوضح ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002-2017)	الجدول رقم (6-2)
44	نتائج الارتباط الذاتي	الجدول رقم (7-2)
46	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير EXP	الجدول رقم (8-2)
48	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير IMP	الجدول رقم (9-2)
50	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير GDP	الجدول رقم (10-2)
53	نتائج اختبار الحدود Bounds test	الجدول رقم (11-2)
54	يوضح تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير	الجدول رقم (12-2)
55	يوضح تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل	الجدول رقم (13-2)
56	يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	الجدول رقم (14-2)
57	يوضح نتائج اختبار تجانس التباين	الجدول رقم (15-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	التوزيع السلعي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008 - 2020)	الشكل رقم (1-2)
30	التوزيع السلعي النسبي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008-2020)	الشكل رقم (2-2)
33	التوزيع السلعي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)	الشكل رقم (3-2)
33	التوزيع السلعي النسبي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)	الشكل رقم (4-2)
36	تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	الشكل رقم (5-2)
39	التوزيع النسبي لعدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	الشكل رقم (6-2)
40	التوزيع النسبي لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	الشكل رقم (7-2)
40	التوزيع النسبي لعدد مناصب الشغل من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	الشكل رقم (8-2)
44	يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (GDP ; EXP ; IMP) في المستوى	الشكل رقم (9-2)
52	يساعد على تحديد فترة الإبطاء المناسبة للدراسة	الشكل رقم (10-2)
56	يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	الشكل رقم (11-2)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
73	حصيلة نتائج الميزان التجاري للفترة (2017-2005)	الملحق رقم (01)
74	اجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر والعالم	الملحق رقم (02)
75	هيكل التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2017-2014)	الملحق رقم (03)
76	يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2020-2005)	الملحق رقم (04)
76	يوضح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2020-2005)	الملحق رقم (05)
77	أهم الدول المصدرة للجزائر خلال الفترة 2018-2016	الملحق رقم (06)
77	أهم الدول المستوردة من الجزائر خلال الفترة 2018-2016	الملحق رقم (07)
78	يوضح أهم المستثمرين الاجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 حسب المناطق الجغرافية	الملحق رقم (08)
79	مجموعة جداول وأشكال خاصة بالدراسة القياسية من مخرجات 10 EVIEWS	الملحق رقم (09)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية، أصبحت ضرورة اقتصادية تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية، الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية لاسيما إقامة إحدى صور التكتلات الاقتصادية يمثل أبرز المعايير للحكم على مدى اندماج الدولة على الصعيد الإقليمي و العالمي.

تعتبر الجزائر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية كحلقة للاندماج في سيرورة الاقتصاد العالمي من خلال واقع التجارة الخارجية للجزائر باعتباره العامل المهم والرئيسي مما تلعبه من دور في تنمية الاقتصاد الوطني، وتهدف هذه الاتفاقية في الأساس الى تحقيق الحوار والتعاون السياسي والأمني من جهة ، و إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا لتدعم الحوار الثقافي و الاجتماعي من جهة أخرى، و الجزائر مثلها مثل باقي دول البحر المتوسط لجأت لعدة مفاوضات لتتوج في الأخير بتنفيذ اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و الذي سيمكنها من الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية.

ومما لاشك فيه ان ابرام مثل هذا الاتفاق من شأنه ان يؤثر على كلا الطرفين، من خلال توسيع أسواق الشريك الأوروبي ومنافسة التكتلات الأخرى ، وفي المقابل ستكون لهذه الاتفاقية انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد الجزائري عموما من خلال الاستفادة من المساعدات المالية و على قطاع التجارة خصوصا من خلال تحريرها. على ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في تطوير التجارة الخارجية للجزائر؟

ومنه تندرج جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو المسار التاريخي الممهد لقيام الشراكة الأورو جزائرية ؟
- فيما تتمثل انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر؟

فرضيات البحث

- 1- يعتبر مؤتمر برشلونة الاطار الافتتاحي لاتفاق الشراكة والذي ينص في مبادئه على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛
- 2- يمكن أن تنعكس الشراكة الأورو جزائرية بالسلب على التجارة الخارجية للجزائر.

أهمية الدراسة

- تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تزايد اهتمام الجزائر بإقامة علاقات تعاون و شراكة مع الاتحاد الاوروي وذلك بالنظر له كقوة سياسية واقتصادية مؤثرة ، كما أن هناك عوامل جغرافية ، تاريخية، اجتماعية وسياسية تفرض وجود علاقة تجارية تخدم مصلحة الطرفين.

أهداف الدراسة

- التعرف على محتوى الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الاوروي و مدى التزام القائمين على الاقتصاد الجزائري ببندوها؛
- محاولة تقديم بعض الاقتراحات التي تمكن من ادارة العلاقات الجزائرية مستقبلا على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ومدى استجابة الطرف الجزائري من هذه الاتفاقية.

دوافع اختيار الموضوع

دوافع ذاتية: شغل الطالبة بالتخصص والميل للمواضيع التي تهتم بدراسة طبيعة العلاقات الدولية.

دوافع موضوعية:

- أهمية الموضوع في العالم خاصة أنه موضوع متجدد عبر السنين؛
- التعرف على الجذور التاريخية للتعاون الأورو جزائري و كذا على مسار توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و ما اتاحه من الفرص بين الطرفين؛
- التعرف على الآليات المعتمدة لتطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؛
- التعرف على الجوانب المهمة في موضوع التجارة الخارجية، وقياس ذلك على وضعية الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

المنهج التاريخي: وذلك تم استخدامه في الفصل الأول خاصة فيما يخص الجذور التاريخية للشراكة الأورو جزائرية.

المنهج الوصفي: وهذا المنهج تم استخدامه في وصف واقع الشراكة واستخلاص الملاحظات و النتائج.

المنهج التحليلي: وتم استخدامه بهدف تحليل هيكل التجارة وكذا تحليل الملاحظات وآثار الشراكة على التجارة الخارجية.

أدوات الدراسة

ولدراسة هذا الموضوع استخدمنا بعض أدوات جمع وتحليل البيانات التي كانت بعضها أولية والأخرى ثانوية.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة فيصل بملولي (2012) "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطة و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، تشير هذه الدراسة الى استراتيجية الجزائر المتبعة في النهوض بقطاع التجارة الخارجية في ظل الاتفاقيات الدولية و المتمثلة في كل من المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة الأورو متوسطي من جهة أخرى، كما توصلت هذه الدراسة الى أهم الآثار السلبية و الايجابية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر و أهم السياسات الواجب انتهاجها للحد منه.
- 2- دراسة جمال عمورة تحت عنوان "دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة" أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية (2005-2006) ، تناولت العولة المالية و انعكاساتها على الدول النامية وتطرق الى واقع الاقتصاديات العربية والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة ، وأخيرا الشراكة الأورو جزائرية من خلال الأطر القانونية المنظمة لها وأهم محاورها وآثارها.

ان الاختلاف الموجود بين الدراسة المقدمة في هذه المذكرة والدراسات السابقة هو وجود الدراسة القياسية في الجزء التطبيقي واستنتاج أثر الشراكة من خلالها، وذلك بدراسة تأثير الصادرات والواردات من و الى الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة ما بين 1990-2020 اي قبل وخلال وبعد الشراكة باعتبارها مبادلات بين الطرفين وأثرها على النمو الاقتصادي .

حدود الدراسة

الإطار الزمني: اعتمدنا الفترة 1990-2020 في تحليل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر وكذا في الدراسة القياسية والتي يجب أن تتضمن 30 مشاهدة على الأقل لنتائج أكثر دقة؛

الاطار المكاني: اقتصر هذا البحث على دراسة الشراكة الأورو جزائرية أي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، وأهم تأثيراتها على التجارة الخارجية للجزائر؛

الإطار المفاهيمي: تم التركيز على المبادلات الجزائرية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (صادرات و واردات من وإلى الاتحاد الأوروبي) فقط دون دول العالم الأخرى.

صعوبات الدراسة

- عدم توفر بعض المعطيات الاحصائية في المواقع الرسمية؛
- صعوبة توفر بعض البيانات الخاصة بالصادرات والواردات فيما يخص بعض السنوات.

هيكل الدراسة:

تعتبر عملية إيجاد حدود واضحة للبحث من انجح السبل للمحافظة على أهدافه وجعله مقتصرًا على تحقيق أغراضه، كي لا يحتوي على ما ليس له صلة بالموضوع سواء في متنه أو حواشيه لذا فقد أقدمنا على وضع خطة اقربها المشرف بعد تقديم الارشاد و التوجيه، قمنا بعدها بتجميع المراجع بما يتفق و العناصر التي تم تحديدها كنقاط رئيسية للبحث، وهي مقدمة عامة وفصلين، اضافة الى خاتمة عامة، على النحو التالي:

- الفصل الأول : الاطار النظري لاتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية، مقسم الى ثلاث مباحث، تتضمن المبحث الأول مسار الشراكة الأورو جزائرية وأهم بنودها، اما المبحث الثاني فيتضمن التفكيك التعريفي الجمركي في ظل اتفاقية الشراكة أما المبحث الثالث فتناول منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية؛
- الفصل الثاني: واقع الشراكة الأورو جزائرية، وهو مقسم الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، يليه المبحث الثاني الذي يحتوي دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات من وإلى الاتحاد الاوروي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، ثم اختتمنا الفصل بالمبحث الثالث والذي يتضمن نتائج الدراسة القياسية .

الفصل الأول

الإطار النظري لاتفاق الشراكة
الأورو جزائرية

تمهيد

إن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي عاملا هاما لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاجية، و لقد أثبتت التجارب أن الاقتصادات المنفتحة تحقق ضعف ما تحققه الاقتصادات التي تخضع لنظام الحماية. ذلك لأن الانفتاح الاقتصادي من بين العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية كما في الدول المتقدمة، وهذا بسبب تفشي فكرة العولمة والنظام العالمي الجديد الذي يتميز بالتكتلات والتجمعات الاقليمية.

و الجزائر كغيرها من البلدان منذ التسعينات تسعى للدخول في الانظام العالمي وخاصة الى الانضمام الى منظمة التجارة الدولية و قد ابدت ذلك من خلال قيامها بإمضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كحلقة للاندماج في سيورة الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق أهداف تنمية على المدى الطويل، وقد شملت الاتفاقية مجموعة من المجالات المختلفة سياسية، اقتصادية، مالية،.....، وكان من الأهداف الأساسية الوصول الى انشاء منطقة للتبادل الحر في فترة محددة ، أما عن هدف الاتحاد الأوروبي فقد ركز على الحصول على سوق لتصريف منتجاته.

المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: الجذور التاريخية للشراكة الأورو جزائرية

ان الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح نحو الخارج يمثل الخطة الاساسية في الخطط الاستراتيجية والنامائية خاصة في الجزائر ، حيث تعتبر الشراكة الأورو جزائرية الأداة الهادفة للوصول الى الانفتاح، نتيجة للعلاقات الوطيدة والمصالح المشتركة التي جمعت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي والثقافي.

تتكون كلمة الأورو جزائرية من شقين الشق الأول الأورو ونقصد به الاتحاد الأوروبي و الشق الثاني جزائرية ونقصد به دولة الجزائر فالشراكة الأورو جزائرية هي الشراكة التي ترتبط فيها بعض المصالح بين الطرفين الأوروبي و الجزائري.

الفرع الأول: اتفاقية التعاون سنة 1979:

عرفت الجزائر علاقات التعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي منذ نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، خلال فترة الاحتلال الممتدة من 1957-1962، و حظيت بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل جزءا من فرنسا بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في افريل 1976 ذات الطابع التجاري في إطار السياسة المتوسطة الشاملة مدعمة ببروتوكولات مالية، والتي دامت قرابة عشرين سنة تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات ، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية. غير أن هذا الاتفاق لا يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل وكذا لأحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني: مؤتمر برشلونة والتعاون الأورو جزائري :

أدى عدم الاستقرار السياسي الذي اصاب الاتحاد الأوروبي الى إحداث تأخر كبير وجسيم في نموه الاقتصادي خاصة في علاقاته التعاونية مع دول المنطقة المتوسطية (دول ضفة البحر الأبيض المتوسط) أدى هذا الى تنبيه

الاتحاد الأوروبي الى ضرورة إعادة النظر في البحث عن حل أو اقامة شراكات بإمكانها إعادة التوازن في تلك العلاقات ويعتبر مؤتمر برشلونة الذي اقيم بإسبانيا 27-28 نوفمبر 1995 الإطار الافتتاحي لهذه الشراكة حيث تم فيه تحديد محتوى هذه الشراكة في أعمال المؤتمر بوصفه حوارا سياسيا مدعما مبنيا على احترام القانون الدولي و الاستقرار الخارجي والداخلي كما تم فيه توقيع اتفاقات المساعدة الأوروبية المتوسطية التي وقعتها دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر مع بلدان ضفة المتوسط الجنوبية.

و بنهاية المؤتمر تم الإشارة الى بعض المبادئ أهمها:

*تبنى آليات للتنمية المستقبلية للمنطقة الأورو متوسطة.

*ضرورة عقد اجتماعات دورية لتقييم مسار المؤتمر وتحديد برامج العمل.

*تحقيق منطقة للتبادل الحر تتبلور تدريجيا في غضون 2010.¹

بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال الثمانينات بسبب اعتماد اقتصادها على البترول الذي انهارت أسعاره ، بدأت بالتفكير بجدية للخروج من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، أدى كل هذا الى المبادرة ببدء مفاوضات 1996 من أجل ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: عقد اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

ان توقيع الجزائر على مؤتمر برشلونة يلزمها بالمبادئ التي أقرها خاصة فيما يخص انشاء منطقة للتبادل الحر، وبما أن الجزائر ستصبح شريكا للاتحاد الأوروبي فإنه سرعان ما بدأت المفاوضات بين الطرفين (الحصول على أفضليات جمركية لصادرات الجزائر نحو المجموعة الأوروبية، سعي المجموعة الأوروبية لتوقيع اتفاق تجاري تفضيلي يتوافق وقواعد GATT في شكل اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر، المفاوضات الثنائية بينهما قصد الوصول لاتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي اتبعتها المجموعة الأوروبية.....)، إلا أنه قد طالت المفاوضات التي كانت منذ 1996 و امتدت الى مسيرة سنوات نتيجة لعدة أسباب سياسية واجتماعية وثقافية.

1- بن منصور ليليا، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة الى اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد الثاني، 2014، ص74-77.

"و قد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف ايوم 19 ديسمبر 2001 ، وكان التوقيع الرسمي عليها في 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا (valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليها من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 و دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005".²

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ، تعاون اقتصادي و مالي ، تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية.³

وكان مجموعة الدول الاعضاء في الاتفاقية كالتالي :

"ان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار اليها ب الجزائر من جهة، و مملكة بلجيكا

ومملكة الدانمارك و جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية اليونانية ومملكة اسبانيا والجمهورية الفرنسية

وايرلندا والجمهورية الايطالية و الدوقية الكبرى للوكسمبورغ و مملكة الاراضي المنخفضة وجمهورية النمسا والجمهورية

البرتغالية وجمهورية فنلندا ومملكة السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا"⁴

كان مضمون هذا الاتفاق ذو طابعا سياسيا يعمل على تفعيل الديمقراطية و حقوق الانسان اما المجال الاقتصادي:

- انشاء منطقة التجارة الحرة.

² فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، جامعة سعد دحلب ، البليدة، العدد 11، 2012 .

³ الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، شهود يوم 01 مارس 2023 الساعة 22:23 <https://www.commerce.gov.dz>
⁴ الجريدة الرسمية ، العدد 31 ، سنة 2005 ، المتعلقة بالمرسوم الرئاسي رقم 159-05 الموافق 27 افريل 2005 ، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، المادة 01 ص 02

- انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.
- العمل على تحرير الاقتصاد الجزائري وتقديم الاصلاحات.
- ازالة الحواجز الجمركية .
- اما المجال الاجتماعي والثقافي فنص على دعم روابط التبادل و الحوار الثقافي والحضاري و القضايا المتعلقة بتنظيم الهجرة الشرعية .

المطلب الثاني: بنود الشراكة الأورو جزائرية

ان مجموعة المفاوضات المستمرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي كانت نتيجتها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية والذي احتوى مجموعة من البنود اشارت اليها الجريدة الرسمية التي تتضمن التصديق على الاتفاق لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المجموعة الأوروبية حيث كانت مقسمة على تسعة أبواب في مختلف المجالات و احتوت هي الأخيرة 110 مادة بالإضافة الى 6 ملاحق أساسية. سيتم عرضها من خلال ما يلي:

1-الحوار السياسي:

يتعلق هذا البند بالحوار السياسي والأمني بين الطرفين ينص على التضامن والتعاون والتسامح و الحوار و الأمن والديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

يهدف الحوار والتعاون السياسيان، لا سيما الى:

أ. تسهيل تقريب الطرفين من خلال تطوير تفاهم متبادل احسن واجراء مشاور منتظم حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك؛

ب. السماح لكل طرف بان يأخذ بعين الاعتبار موقف ومصالح الطرف الآخر؛

ج. العمل على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو متوسطة

د. السماح بإعداد مبادرات مشتركة.⁵

2- النقل الحر للسلع

ينص هذا البند على انشاء المنطقة الحرة للتجارة بعد 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث يتم بالتفكيك التدريجي للتعريف الجمركية . كما اشار الى مجموعات مختلفة من السلع المعنية من التخفيض والالغاء للرسوم والتعريف الجمركية كالتالي:

ان الوصول الى منطقة التبادل الحر يكون عن طريق عملية التفكيك التعريفي التي تخص كل المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.⁶

- **بالنسبة للمنتجات الصناعية:** تم الاتفاق على في مجال تبادل السلع الصناعية على أن تعفى المنتجات الصناعية الجزائرية من طرف الاتحاد الاوروي ، من جميع القيود الجمركية والكمية ، وتم تصنيفها الى ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول من المنتجات، الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بداية سريان الاتفاق وتشمل هذه المنتجات المواد الخام والمنتجات النصف مصنعة الخاضعة للضريبة الجمركية 5% و 15% ، ويبلغ عدد المنتجات الصناعية المعنية بالاستفادة من التفكيك الفوري 2076 منتج صناعي؛

- الصنف الثاني من المنتجات الصناعية تحتوي 1100 منتج صناعي ، تخضع الى اعفاء تدريجي من الرسوم حسب الرزنامة التالية:⁷

- تخفيض الى 80% بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض 70% بعد مضي ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 60% بعد مضي أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 40% بعد مضي خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛

⁵ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الجريدة الرسمية، المادة 03، ص 05
⁶ فاطمة بودية، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسنية بوعلي الشلف، الجزائر، 2011، ص 57

⁷ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الجريدة الرسمية، المادة 09، ص 05

- تخفيض الى 20% بعد مضي ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- يتم الغاء الحقوق المتبقية بعد مضي 7 سنوات؛
- الصف الثالث يشمل 1964 منتوجا صناعيا و هو يخضع للرزنامة التالية:
- تخفيض الى 90% بعد مضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 80% بعد مضي ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 70% بعد مضي أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 60% بعد مضي خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 50% بعد مضي ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 40% بعد مضي سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 30% بعد مضي ثماني سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 20% بعد مضي تسع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 10% بعد مضي عشر سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- تخفيض الى 5% بعد إحدى عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛
- يتم الغاء الحقوق المتبقية بعد مضي اثني عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛⁸
- بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة:
- أ- **المنتجات الزراعية:** لم يتفق الطرفان على التحرير الكلي للمنتجات الزراعية ، وانما تم منح امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين تتعلق ب:

⁸ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الجريدة الرسمية، المادة 09، ص، 06

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات ، عصير الفواكه، الخمر فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية الى اوروبا؛ اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر.

ب- منتجات الصيد البحري: تمت المحافظة على النظام المعمول به بموجب الاتفاق الموقع سنة 1976، حول تصدير السمك الجزائري ، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشترع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق و الرسوم ما بين 25% الى 100% لمعظم المنتجات السمكية الطازجة والمجمدة.

ج- المنتجات الزراعية الخولة: تم الاتفاق على ان يقوم الاتحاد الاوروي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95% على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، ومن جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، و قد تضمن هذا الفصل أحكام مشتركة في المواد من 17 الى 29، حيث نصت المادة 17 منه على ضرورة التزام الأطراف المتعاقدة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بعدم إدراج قيود كمية جديدة ذات مفعول مماثل أو حقوق جمركية و رسوم ذات أثر مماثل.⁹

إن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع والمنتجات الأوروبية الى السوق الجزائرية؛ يشكل حافزا وباعثا لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية عن طريق تحسين كفاءتها الانتاجية ، يقينا منها أن ذلك هو الحل الوحيد للصمود أمام المنافسة التي لم تتعود عليها من قبل، والعمل أكثر على اقتحام الأسواق الأوروبية بالشكل الصحيح والايجابي¹⁰، فالاتفاق يوفر ضمانات لدخول المنتج الجزائري للأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة، مما يحث المؤسسات على الاسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات انتاجها¹¹، كما ستمنح منطقة التبادل الحر فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات اقتصادية والموارد اللازمة، الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ويحسن اداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص.¹²

⁹ فاطمة بودية، نفس المرجع السابق، ص ص، 60، 59.

¹⁰ أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003، ص 107.

¹¹ اسماعيل العربي، التكتل و الاندماج بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1990، ص 16-17.

¹² بور غدة حسين، قصاص الطيب، الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13-14 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 07.

3- المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة:

بالنظر الى المواد من 39 الى 46 من الاتفاق تنص على:

- التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وفقا للتشريعات السارية المفعول ؛
- ضرورة التعاون بين الطرفين على تسهيل التداول الحر لرؤوس الأموال وبذلك الوصول الى التحرير التام؛
- يتعارض مع السير الحسن لهذا الاتفاق كل الاتفاقات و القرارات بين المؤسسات التي هدفها منع المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها ، كذلك فيما يخص الاستغلال المفرط لأحد المؤسسات لموقف مسيطر على كامل الاقليم أو جزء منه سواء كان في الجزائر أو دول الاتحاد الأوروبي؛
- ضرورة التعاون الإداري في مجال المنافسة وتبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة و سر الأعمال؛
- تطبيق الاتحاد الأوروبي والجزائر لقوانين المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص التعديلات في احتكارات الدولة في المجال التجاري؛
- ضمان الأطراف الحماية الفعلية لحقوق الملكية الفكرية ، الصناعية ، والتجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية.¹³

4- التعاون الاقتصادي

ويتعلق هذا البند بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف وتدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكامل الاقتصادي خاصة بين الدول المغاربية وذلك في مجموعة من المجالات أهمها: المجال العلمي و التقني والتكنولوجي، التعاون الصناعي، ترقية وحماية الاستثمارات، المجال البيئي، النقل، الخدمات المالية، التشريعات، النقل، الإعلام والاتصال، الطاقة، السياحة، المجال الجمركي، الاحصاء، مجال التربية.¹⁴

5- التعاون الاجتماعي والثقافي:

يتعلق هذا البند:

¹³ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، المواد من 39 الى 46، ص، ص، 15، 14.
¹⁴ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، المواد من 47 الى 66، ص، ص، من 16 الى 20.

- بحقوق العمال فيما يخص الظروف المعيشية وظروف العمل والأشخاص اللذين يعولونهم؛
- المهجرات؛
- المهجرة غير الشرعية وبشرط عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في نظر التشريع المتعلق بالإقامة وبلاستقرار المعمول به في البلد المضيف؛
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاقتصادي و الاجتماعي لا سيما من خلال التربية و وسائل الإعلام و ذلك في إطار السياسة الجزائرية في هذا المجال؛
- دعم البرامج الجزائرية المتعلقة بالتنظيم العائلي و بحماية الأمومة والطفولة ؛
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية و قطاع الصحة؛
- ترقية الحوار الاجتماعي المهني وتحسين منظومة التكوين المهني؛
- ترقية التعاون الثقافي وتكوين الفنانين والتبادل الثقافي والفني والمجال السمعي البصري؛
- تحسين المنظومة التربوية وتشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية وتطوير الخبرات في القطاع العام والخاص وتشجيع إقامة الروابط المستديمة.¹⁵

6- التعاون المالي:

ينص هذا البند على:

- تسهيل الإصلاحات إلزامية الى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية؛
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات الموفرة لمناصب الشغل ؛

¹⁵ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، من المواد 67 الى 78، ص، ص، من 20 الى 23.

- الأخذ بعين الاعتبار آثار الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري لاسيما زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.

- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.¹⁶

7- التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية:

ويشمل هذا البند مجموعة مجالات كالتالي:

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص؛
- التعاون في ميدان الوقاية من الهجرة غير الشرعية و مراقبتها؛ وإعادة القبول؛
- الوقاية من الجريمة المنظمة ومراقبتها؛
- التعاون في المجال القانوني والقضائي؛
- مكافحة تبييض الأموال؛
- مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب؛
- مكافحة المخدرات والإدمان عليها؛
- مكافحة الإرهاب؛
- مكافحة الرشوة.¹⁷
- تعزيز المؤسسات ودولة القانون؛

¹⁶ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، المواد 79-80-81، ص، 23.

¹⁷ نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، المواد 82 من الى 110، ص، من 23 الى 28

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة الأورو جزائرية

إن العلاقات التي ربطت الاتحاد الأوروبي بالجزائر والتي تكللت بالمصالح المشتركة بين الطرفين كانت بمثابة حجر الأساس الذي بنى رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، هذا وبالإضافة الى مجموعة من الدوافع والأهداف التي سعت الى تحقيق مبتها نتيجة الشراكة. في هذا المطلب سيتم عرض أهم دوافع وأهداف الشراكة الأورو جزائرية .

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو جزائرية

-فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة و تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛

-الحصول على مساعدات وقروض انمائية لتمويل مشاريعها الى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها؛-تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية؛¹⁸

-رغبة الاتحاد الأوروبي في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية خاصة وأن الجزائر تحتل المرتبة الاولى من حيث تصديره؛

- سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقية الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الاخرى خاصة وان دول الاتحاد هي دول صناعية و بالتالي فإن الجزائر بالنسبة اليه تعد سوقا مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية كما أن لها عوامل أخرى كالتاريخ والموقع القريب من اوربا¹⁹، و الموقع الاستراتيجي الذي تزخر به الجزائر حيث تعد بوابة افريقيا، وقلب منطقة المغرب العربي الكبير و إطلالها على البحر الابيض المتوسط الذي يتمتع بأهمية استراتيجية حيث يستند الى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة.²⁰

¹⁸ عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس، القاهرة، 1998، ص16.

¹⁹ نواري منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد 01، افريل 2017، ص307.

²⁰ محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على المؤسسات، بحث مشترك منشور في مجلة العلوم الانسانية الالكترونية، الموقع الالكتروني www.ulum.net

- بروز العديد من المخاوف لدى الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة و آفة المخدرات وتفشي ظاهرة الإرهاب التي عرفت رواجا وانتشار في الآونة الاخيرة وامتدادها للمنطقة الاوروبية.²¹

الفرع الثاني: اهداف الشراكة الأورو جزائرية

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية؛
- تنمية و ترقية المبادلات التجارية ، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس لأموال؛
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة و الاتحاد الأوروبي؛
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية؛
- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.²²

المبحث الثاني: استراتيجية التفكيك التعريفي الجمركي في إطار الشراكة الأورو جزائرية

المطلب الأول: تعريف التفكيك التعريفي الجمركي

إن الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة، ملزمة بأن تقوم بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي، بما يتلاءم مع هذا الاتفاق. حيث أنه من أهم نتائج اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى نهاية 2017 ، ويستوجب هذا إلغاء الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية و الزراعية و غيرها تدريجيا عن طريق عملية التفكيك التعريفي.

تعريف التفكيك التعريفي الجمركي:

ويقصد بالتفكيك التعريفي الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية على المنتجات التي يكون منشؤها دول الاتحاد الأوروبي عند دخولها الإقليم الجمركي الجزائري طبقا لاتفاق

²¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2010، ص178.

²² نفس المرجع السابق، المرسوم الرئاسي رقم 159-05 الجريدة الرسمية، المادة 01 ص 04

الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر ب 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، تم تمديدتها إلى 15 سنة بعد مراجعة بنود الاتفاقية سنة 2010.²³

ويهدف مخطط التفكيك التعريفي التدريجي الى إعطاء الوقت اللازم للصناعات الوطنية الحماية الكافية، حتى تستطيع التكيف مع المنافسة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى منح الوقت الكافي للسلطات العمومية لتعويض النقص في قيمة محاصيل المداخل الجمركية الناتجة عن استراتيجية التفكيك التعريفي الفوري او التدريجي²⁴

المطلب الثاني: مخطط التفكيك التعريفي الجمركي الاولي مع الاتحاد الأوروبي

بالنظر الى عقد اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية نصت المادة 06 على الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك باتباع استراتيجية تفكيك تعريفي جمركي يمتد لفترة زمنية محددة سواء كان تفكيك تعريفي جمركي فوري أو تفكيك تعريفي جمركي تدريجي . حيث أنه وبموجب هذا الاتفاق تم تقسيم المنتجات الى ثلاث قوائم تخضع الى التفكيك لمدة زمنية محددة وذلك حسب الجدول التالي:

²³قشرو فتيحة، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة لونيبي علي-بليدة 02 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

²⁴مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2005-2006 ص20.

جدول رقم (1-1): رزنامة التفكيك الجمركي بالنسبة لثلاثة قوائم من المنتجات لفترة زمنية محددة ب12

سنة

القائمة	المنتج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة الاولى	المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا، والمواد الاولية سلع التشغيل و سلع التجهيز، والمواد النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين والنسيج، ومواد البناء والسيراميك. النص المرجعي في الاتفاق المادة 9 الفقرة 1.	01 سبتمبر 2005	%100
القائمة الثانية	سلع التجهيز الزراعية و الصناعية والمنتجات الصيدلانية، قطع الغيار، لمعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية، دون الكهرو منزلية، معدات السكك الحديدية أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم. النص المرجعي في الاتفاق المادة 9 الفقرة 2.	01 سبتمبر 2007 01 سبتمبر 2008 01 سبتمبر 2009 01 سبتمبر 2010 01 سبتمبر 2011 01 سبتمبر 2012	%20 % 30 %40 %60 %80 %100
القائمة الثالثة	السلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 3.	01 سبتمبر 2007 01 سبتمبر 2008 01 سبتمبر 2009 01 سبتمبر 2010 01 سبتمبر 2011 01 سبتمبر 2012 01 سبتمبر 2013 01 سبتمبر 2014 01 سبتمبر 2015 01 سبتمبر 2016 01 سبتمبر 2017	%10 %20 %30 %40 %50 %60 %70 %80 %90 %95 %100

المصدر : عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار

المحروقات خلال الفترة 2005-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد15، العدد1، جامعة

الأغواط، 2018، ص156. بالاعتماد على المادة (09) من نص اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

في ما يلي سنتطرق بالتفصيل إلى محتوى كل قائمة والنسب التعريفية الجمركية المقابلة لها و ذلك من خلال:

أ- القائمة الأولى :

تشتمل على المواد الأولية، وهي تمثل 25 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، و تحتوي على المنتجات ذات الطابع الصناعي، والتي يتم تحريرها بشكل كلي بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01 سبتمبر 2005 والخاضعة للنسب لتعريفية الجمركية 5 % و 15 %.

تحتوي القائمة على 2076 منتجا صناعيا غير منتج محليا، و تتضمن القائمة الأولى السيراميك ومواد البناء، مختلف سلع التجهيز، المواد الأولية و المواد نصف المصنعة الموجهة للصناعات الكيميائية، التعدين والنسيج.

ب- القائمة الثانية:

تضم المنتجات نصف المصنعة، و تمثل 35 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، و تتضمن قطع الغيار، سلع التجهيز الزراعية و الصناعية والمنتجات الصيدلانية، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية، دون الكهرو منزلية ، معدات السكك الحديدية، أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم، و التي يتم تحريرها بشكل تدريجي بعد سنتين من بدأ سريان الاتفاق، أي ابتداء من 01 سبتمبر 2007، لتستكمل على مدار خمسة (5) سنوات، على أن يتم التفكيك بوتيرة (10% سنويا) في السنتين الأوليتين، و (20 % سنويا) على مدى الثلاث سنوات التالية، ليكون التحرير النهائي لهذه المنتجات بحلول 01 سبتمبر 2012 . تخضع منتجات القائمة الثانية للحقوق الجمركية إلى النسب 5 % و 15 % و 30 % و تتكون من 1100 منتجا صناعيا.

ج- القائمة الثالثة:

تمثل 40 % من الواردات الأوروبية، وهي منتجات تامة الصنع تنتج محليا، لذلك تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نسبيا، و تتميز البنود التعريفية المتعلقة بالقائمة الثالثة أنها تشهد منافسة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والتي تكون من 1964 منتجا للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها في الجزائر، وتم الاتفاق على تحرير مكوناتها ابتداء من السنة الثالثة من بداية تطبيق الاتفاق مع إعفاء لمدة سنتين، وذلك بداية من 01 سبتمبر 2007 بمعدل

10% لمدة تسعة (9) سنوات، أي بحلول 01 سبتمبر 2015 ونسبة 5 % في السنة العاشرة (10) والحادية عشر (11) على التوالي لبلوغ التحرير الكامل في 01 سبتمبر 2017.²⁵

المطلب الثالث: مخطط التفكيك التعريفي الجمركي الجديد مع الاتحاد الأوروبي

بسبب النتائج السلبية لبرنامج التفكيك الجمركي الأولية الموضحة في المطلب السابق، والتي لم تعد تعكس هدف اتفاق الشراكة في تجسيد شراكة حقيقية متكافئة ومتوازنة بين الطرفين الجزائري والأوروبي، حيث أصبح هذا التفكيك عائقا أمام تطبيق بعض سياسات التنمية في المؤسسة الجزائرية، في حين تعزز فيه التواجد الأوروبي في السوق الوطنية، تحركت الجزائر لإعادة النظر في وتيرة ومستوى التفكيك الجمركي، وتقدمت بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والتنازلات التعريفية للمواد الزراعية و المواد الغذائية²⁶، و التي تقتضي حماية ملائمة على نحو لا يشكل فيه التفكيك الجمركي عائقا أمام تنميتها .

وفي هذا السياق أجرت الجزائر العديد من المفاوضات خلال 8 دورات ما بين سنتي 2010 و 2017، كانت نتائجهما اتفاق الطرفين على ما يلي:

1/ التفكيك التعريفي الجمركي الجديد للمنتجات الزراعية و الزراعية المحولة:

تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الأوروبي و الحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي:

- إلغاء 25 حصة تعريفية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي؛
- إلغاء تفضيلات جمركية لاثنتين من المنتجات الزراعية المحولة الممنوحة للاتحاد الأوروبي؛
- إعادة فتح 9 حصص تفضيلية لمنتجات زراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي؛
- تعديل حصص تعريفية لاثنتين من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.

²⁵ عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-

2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15، العدد 1، جامعة الأغواط، 2018، ص 156.

²⁶ ministère du commerce, nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires, p :3, sur le site web :www.mincommerce.gov.dz, le 29 mars 2023, 15:28.

2/ التفكيك الجمركي الجديد المتعلق بالمنتجات الصناعية:

فيما يتعلق برزنامة التفكيك الجمركي الجديد المرتبطة بالمنتجات الصناعية فقد تطرق التعديل الجديد إلى 1057 بندا تعريفيا من المنتجات المتعلقة بالاستثمار و التشغيل، و الإنتاج ذات المنشأ الأوروبي، على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بداية من 01 سبتمبر 2012، والذي مس القائمة (2) و القائمة (3) من الاتفاق. وفيما يلي سنتطرق بشيء من التفصيل لهذه التعديلات من خلال ما يلي:

أ/ التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (2):

في هذه القائمة تم مراجعة 267 بندا تعريفيا، و تمديد التفكيك الجمركي المتعلق بها إلى أربعة 4 سنوات إضافية ليكون التحرير النهائي والإعفاء التام في 01 سبتمبر 2016 بدلا من 01 سبتمبر 2012، كما تم تقسيمها إلى مستويين كالتالي:

-المستوى الأول: ويضم 82 بندا تعريفيا ؛

-المستوى الثاني: و يضم 185 بندا تعريفيا.

وسنلخص أهم التعديلات المرتبطة بهذه القائمة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (2)

البنود التعريفية	الرسم الأساسي	عدد البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى: 1 82	%30	09	%23	%18	%12	%06	%00
	%15	73	%12	%10	%07	%3.5	%00
المستوى: 2	%5	185	%03	%03	%03	%01	%00

Source: Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- alimentaires, p5-6. Voir le Site Web: <https://www.commerce.gov.dz/rubriques/accords-d-association-avec-lue> 12/05/202313:45

ب/ التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (3):

في ما يخص التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (3) والذي يدخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 سبتمبر 2012 فقد تم الاتفاق على ما يلي:

12% -للمواد الخاضعة ل: 30 % من الحقوق الجمركية ؛

6% -للمواد الخاضعة ل: 15 % من الحقوق الجمركية ؛

2%-للمواد الخاضعة ل: 5 %من الحقوق الجمركية.

شمل المخطط الجديد 791 منتج من منتجات القائمة الثالثة، وتم تحديد رزنامة التفكيك الجمركي كما يلي: 174 من المنتجات الحساسة (منتجات تامة الصنع تصنع محليا) تستفيد من تجميد للتعريف الجمركية لمدة 3 سنوات وذلك عند 21 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة 30 % و 12 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنسبة

15% إضافة إلى فترة إضافية 3 سنوات بحيث تصل إلى التفكيك التام سنة 2020 بدل سنة 2017 ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (3)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2012	عدد التعريفات	التعريفات الجمركية الأساس	المستوى
						2014			
%00	% 4,8	% 9,8	%14,4	%19,2	%21	%21	163	%12/%30	الأول
% 00	% 2,6	% 5,2	% 7,8	% 10,4	% 11	%12	%11	%6/%15	174
									تعريفات جمركية

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne

<http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812> 12/05/2023.P02.

- في المستوى الثاني 617 من المنتجات تستفيد من تجسيد التعريفات لمدة 3 سنوات من 2012 إلى 2015 ، وذلك عند 21% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة 30% و 10.5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 15% و 3.5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 5% كما تستفيد من فترة إضافية تصل إلى 3 سنوات قبل أن يتم التفكيك التام بمعدل 00% في العام 2020 ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1-4): رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (3)

2020	2019	2018	2017	2016	2012	عدد التعريفات	التعريفات الجمركية الأساس	المستوى
					2015			
%00	%4,2	%8,4	%12,6	%16,8	%21	575	%12/%30	الثاني
%00	%2,1	%4,2	%6,3	%8,4	%10,5	21	%6/%15	617
%00	%0,7	%1,4	%2,1	%2,8	%3,5	21	%2/%5	تعريفات جمركية

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne

<http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812>

12/05/2023.P08.

كما نص الهيكل الجديد لتفكيك الرسوم الجمركية والذي تم الاتفاق عليه ضمن التعديلات لسنة 2012 على ما يلي:

- إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23 % للمواد الخاضعة لنسبة 30 % من الحقوق الجمركية، و 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 % من الحقوق الجمركية لـ 175 بندا تعريفيا جمركيا (منتجا صناعيا) للمواد الجد حساسة (تنتج محليا)، مع تمديد زمن التفكيك لثلاثة سنوات إضافية أي إلى غاية 2020 .

- تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 21 % للمواد التي كانت تخضع لنسبة رسوم جمركية تقدر بـ 30% و تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 10.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% كرسوم جمركية، و تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 3.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 5 % من الحقوق الجمركية لـ: 617 بندا تعريفيا جمركيا (منتجا صناعيا)، مع تمديد مدة الاتفاق إلى غاية 01 سبتمبر 2015 عوض 01 سبتمبر 2012 إلى أن يتم التحرير الكامل لهذه المنتجات (تفكيك جمركي كلي بنسبة 00 %) في 01 سبتمبر 2020 عوض 01 سبتمبر 2017 أي بمهلة إضافية قدرها ثلاث (3) سنوات.

المبحث الثالث: منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

المطلب الأول: تعريف منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

يتمحور الهدف الرئيسي لمشروع الشراكة الأورو جزائرية حول اقامة منطقة للتبادل الحر كنوع من التكتل الذي سعى اليه الاتحاد الأوروبي و التي تنص على تجارة بلا حدود ولا حواجز، حيث نصت المادة 06 من اتفاقية الشراكة الأوروبية بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا . فيما يلي سيتم تقديم اطار نظري موجز للتعريف بمنطقة التبادل الحر .

تعريف مناطق التبادل الحر:

بالنظر الى الدول والتنظيمات المختلفة في العالم والتي قامت بإنشاء مناطق التبادل الحر على أراضيها فإنها لم تضع لها مفهوم معين أو تعريف معين بل اكتفت بوضع البنود والمبادئ والتشريعات التي تقوم عليها تلك المناطق وكذا الحدود التي تنشأ فيها المناطق، الا أنه يمكننا تعريفها بصفته النوع الثاني من التكامل الاقتصادي على أنها:

"هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر الخطوة الأولى الجادة في طريق التكامل".²⁷

كما يمكننا القول أن مناطق التبادل الحر هي عبارة عن اقتطاع جزء من الإقليم الوطني وجعله مغني من الرسوم والقيود الجمركية . "وبالتالي فإن الحرية التي يحتفظ بها كل عضو في المنطقة الحرة يعني اختلاف فرض الرسوم الجمركية بين هذه الدول الاعضاء على الدول الأخرى خارج المنطقة، وهذا ما يؤدي بهذه الدول (خارج المنطقة) الى السعي الى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة، خاصة التي تفرض قيود تجارية مرتفعة على غير الأعضاء وذلك كوسيلة للدخول الى باقي الدول الاعضاء"²⁸

إن الأهمية البالغة التي تكتسبها مناطق التبادل الحر في تطوير التبادل التجاري و تحرير التجارة وإقامة منطقة ازدهار متقاسمة بين الاطراف جعل العديد من الدول تتجه الى إنشاء مناطق تبادل حر ومن بينها منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA ، و منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية...

و عقد اتفاقية الشراكة الأوروبية كان من ضمن نتائجه إقامة منطقة تبادل حر أورو جزائرية تدريجيا خلال فترة 12 سنة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك في حدود 2017 الى 2020 .

"من خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بداية التسعينات خاصة 1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995 في مدينة "كان الفرنسية"، ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء و الازدهار المشترك"²⁹

المطلب الثاني: خصائص منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

يمثل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، على مستوى تنوع الأسواق أو تنوع المنتجات، باعتبار إقامة منطقة

²⁷ عبد المجيد رشيد محمد التكريني، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة، بغداد ، 1987، ص23.

²⁸ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص257، ص256.

²⁹ هاني حبيب، الشراكة الأورو متوسطة ماله وما عليها: وجهة نظر غربية، دار الوطنية للنشر والتوزيع، سوريا 2003، ص89

التبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي الى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق وتتميز المنطقة المراد انشاؤها بأربع خصائص هي :³⁰

- منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى؛
- منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلف؛
- منطقة للتبادل الحر بين دول صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي وغير متنوع من جهة، ومجموعة دول تكاد تكون أرقى درجة التكامل الاقتصادي من جهة أخرى؛
- منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان حماية بينية متفاوتة.

المطلب الثالث: مبادئ منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

تقوم منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها في آفاق 2017 على جملة من المبادئ:

أولاً: مبدأ المعاملة بالمثل:

بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

ثانياً: مبدأ التدرج:

بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 12 سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي في سنة 2017 .

ثالثاً: مبدأ المرونة والتكيف:

³⁰ عبدالله خبابية، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 503، 502.

سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة واحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية .³¹

³¹ براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية ، الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

ملخص الفصل الاول

عرفت الجزائر علاقات تعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي منذ نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1958 حيث حظيت بمعاملة الدول الأعضاء وكان الهدف وراء التعاون ترقية التجارة الخارجية بينهما.

إن أهمية العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جعلت البحث عن صيغ جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقية شراكة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية.

كان انعقاد مؤتمر برشلونة نقطة الدخول لمشروع الشراكة الأورو جزائرية حيث ألزمها بمجموعة من المبادئ أهمها إقامة منطقة للتبادل الحر و إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وفق رزنامة محددة حسب قوائم السلع، ويتم التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية للوصول الى منطقة التبادل الحر.

اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تعتبر بوابة الانفتاح على السوق الخارجي من خلال منطقة التبادل الحر وما يترتب عنها بفعل تفكيك الحواجز الجمركية كما يساعد الجزائر من الإسراع في الاندماج الى الاقتصاد العالمي ويساعدها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثاني

واقع الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد:

الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنغلقة على العالم الخارجي، وذلك بنظر إلى حجمه الصغير نسبيا والخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات والواردات، ورغم أن هيكل الصادرات يتصف بتنوع سلعة حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة هي المحروقات والتي تعتبر المصدر الأساسي لتحصيل النقد الأجنبي و خاصة مع الدول الأوروبية وكذا الوسيلة الأساسية لدفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي سوف نتناول في هذا الفصل اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي ومنه استنتاج اثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر ، من ثم بناء نموذج قياسي بالاعتماد على مجموعة من المعطيات تتمثل في الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك باستخدام طرق قياسية معتمدين في ذلك على برنامج EViews10 ، ولغرض إبراز تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2020؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛

والمبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر

تهدف دراستنا الى الوقوف عند بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة الممتدة ما بين (1990 – 2022) ، التجارة الخارجية، التضخم ،البطالة ،الاستثمار الاجنبي. كما قمنا بتحليلها لتقييم الوضع الاقتصادي في تلك الفترة خاصة في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الأول: التجارة الخارجية

إن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يلعب دورا اساسيا في تنمية اقتصادها، و لإثبات مدى كفاءة هذا القطاع يلزمنا دراسة الهيكل السلعي للمبادلات التجارية، لذلك يمكن تتبع التركيبة السلعية للصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الاوروي خلال الفترة الممتدة من (1990 – 2020)

الجدول رقم(2- 1): التوزيع السلعي لصادرات الجزائر مع الاتحاد الاوروي خلال الفترة (2008-2020)

السنة (د)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اغذية و مواد اولية	0,04	0,03	0,11	0,11	0,07	0,10	0,08	0,06	0,10	0,12	0,09	0,11	0,11
وقود	20,20	16,09	20,46	27,30	32,14	31,41	28,55	19,91	15,56	17,76	17,60	15,41	10,64
مواد كيميائية	0,31	1,19	0,28	0,31	0,42	0,3	0,68	0,81	0,59	0,53	0,57	0,51	0,53
آلات و معدات	0,02	0,03	0,04	0,04	0,06	0,04	0,03	0,05	0,06	0,06	0,05	0,07	0,06
منسوج وملابس	0,00	0,00	0,04	0,03	0,11	0,11	0,07	0,10	0,08	0,00	0,00	0,00	0,00
منتجات اخرى	7,66	0,05	0,24	0,07	0,06	0,05	0,09	0,05	0,18	0,17	0,02	0,00	0,00
المجموع	28,26	17,41	21,07	27,85	32,76	31,92	29,45	20,90	16,51	18,67	18,36	16,12	11,20

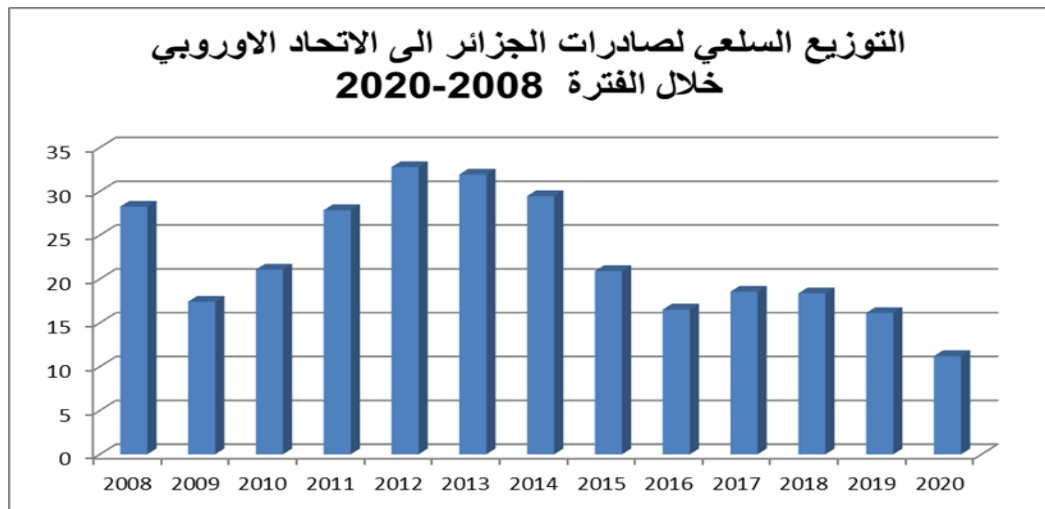
المصدر:- معطيات السنوات 2008 الى غاية 2013 : اسماء سي علي انعكاسات اتفاقية الشراكة

الأورو متوسطة على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- آفاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص، 202.

- معطيات السنوات 2014 الى 2020 من إعداد الطالبة بالاعتماد على : انظر الملحق (رقم 03)

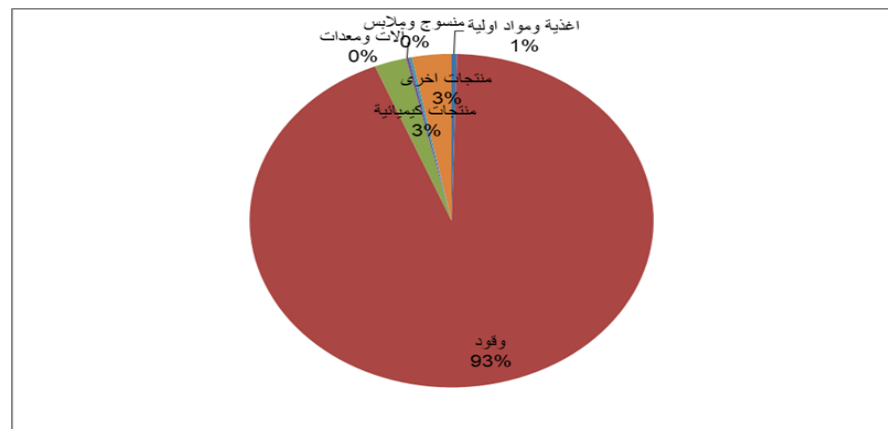
- European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Op,Cit. p : 5

الشكل رقم (2-1) التوزيع السلي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروي خلال الفترة (2008 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1)

الشكل رقم (2-2): التوزيع السلي النسبي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروي خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1).

من الجدول رقم (2-1) و الشكلين رقم (2-1) و (2-2) نلاحظ استحواذ الصادرات من المحروقات على الجزء الأكبر من اجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروي حيث بلغت 93% من اجمالي الصادرات ، كما نلاحظ عدم التنوع في التركيبة السلعية.

و يوضح الجدول سنة 2009 تراجعاً في صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروي حيث بلغة قيمة قدرها 17.411 مليون اورو مقابل 28.260 مليون اورو سنة 2008 ، يعود ذلك الى تراجع صادرات المحروقات من 20.209 مليون اورو سنة 2008 الى 16.092 مليون اورو سنة 2009 ، نتيجة تدهور اسعار البترول حيث انتقلت من 100 دولار للبرميل سنة 2008 الى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 ، وهذا يعني تراجع الطلب العالمي عليه بعد الازمة المالية الامريكية.

من الشكل رقم (2-1) نلاحظ حدوث زيادة في الصادرات خارج المحروقات ومن المحروقات خلال الفترة من 2010 الى 2014 حيث بلغت 29.485 سنة 2014 لكن سرعان ما عاودت الانخفاض الذي استمر من 2015 الى غاية 2020 ، و خاصة في بدايات الازمة المرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة الى هذا نلاحظ عدم حدوث زيادة في الصادرات خارج المحروقات ويرجع ذلك الى ان الجزائر لم تحقق غايتها من عملية التفكيك الجمركي التي شرع في تطبيقها سنة 2005 في اطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

مما سبق يمكن القول أن اي ارتفاع او انخفاض في الصادرات الاجمالية يعود الى تزايد أو تراجع صادرات المحروقات، و الذي بدوره يرتبط بأسعار النفط في الاسواق الدولية ، اي أن الاقتصاد الجزائري ما يزال مرهونا بتقلبات أسعار البترول .

الجدول رقم(2-2): التوزيع السلعي لواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)

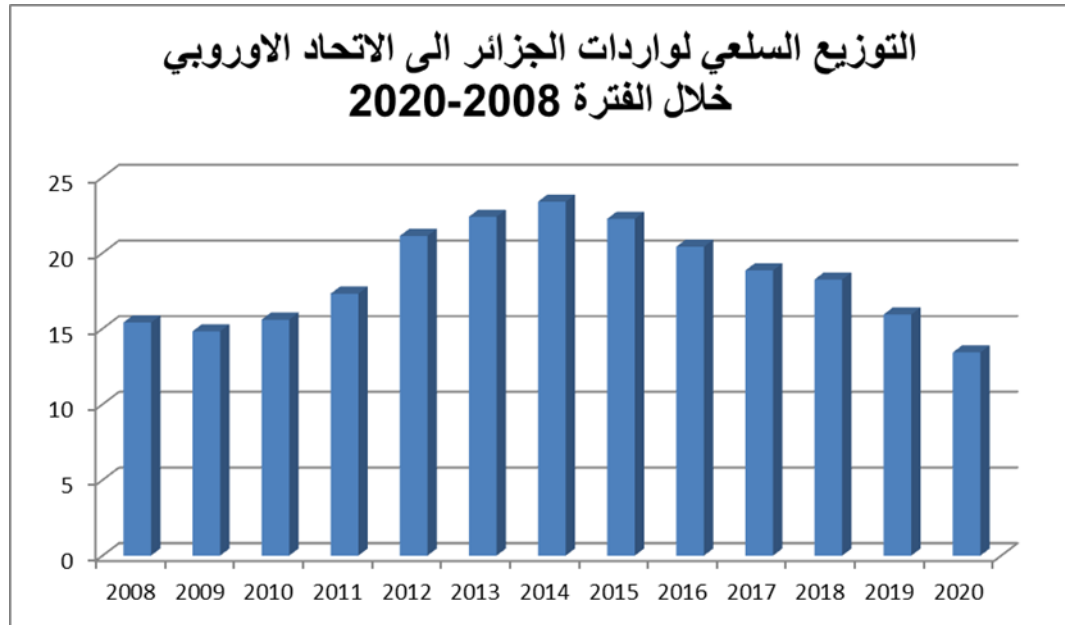
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اغذية ومواد اولية	2,75	2,06	2,25	3,52	3,26	3,65	4,11	3,66	2,99	2,68	3,06	2,82	3,24
وقود	0,74	0,69	0,88	1,20	2,67	2,56	1,57	1,72	1,25	2,35	1,86	1,69	0,72
مواد كيميائية	1,86	1,78	2,07	2,28	2,60	2,92	3,01	3,05	3,10	2,93	2,77	2,87	2,73
آلات و معدات	6,00	6,22	6,24	6,08	7,65	7,99	8,71	8,25	7,35	6,61	6,92	5,71	3,86
منسوج وملابس	0,12	0,12	0,13	0,14	0,18	0,19	0,20	0,21	0,17	0,17	0,18	0,20	0,14
منتجات اخرى	4,08	3,86	3,9	4,06	4,73	5,06	5,75	5,34	5,53	4,09	3,43	2,63	2,7
المجموع	15,40	14,82	15,59	17,31	21,12	22,39	23,39	22,25	20,41	18,84	18,24	15,93	13,42

المصدر:- معطيات السنوات 2008 الى غاية 2013 اسماء سي علي، ص 206

- معطيات السنوات 2014 الى 2020 من إعداد الطالبة بالاعتماد على : انظر الملحق رقم (03)

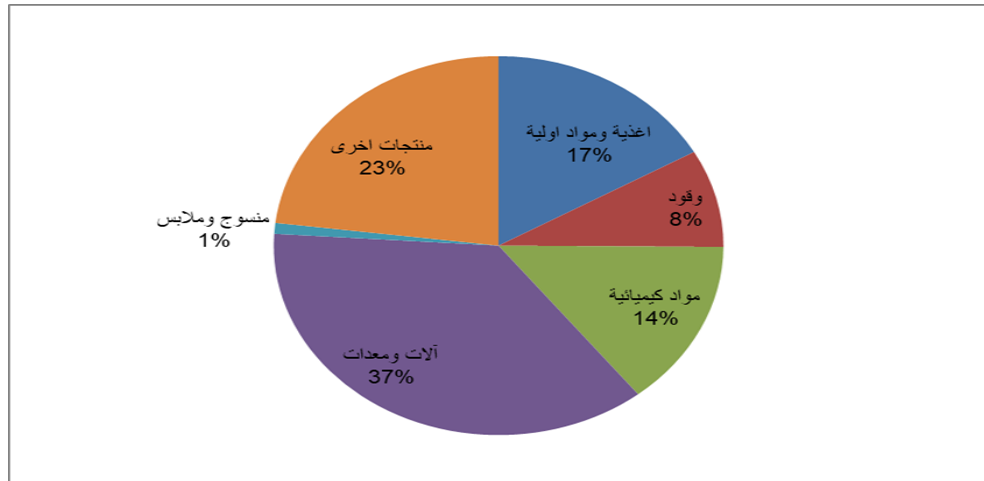
- European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Op,Cit. p : 5

الشكل رقم(2-3) التوزيع السلعي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

الشكل رقم(2-4): التوزيع السلعي النسبي لواردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2008-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

من الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-4) يتضح تنوع الواردات الجزائرية بعكس الصادرات ، و ذلك مرده الى ضعف قطاعاتها الانتاجية ، كما يوضحه الشكل رقم (2-4) حيث احتلت الآلات والمعدات المرتبة الاولى في إجمالي الواردات ، و هو ما يبين حاجة الاقتصاد الى منتجات التجهيز الصناعي في عملية التنمية وهذا يفسر ضعف صناعات سلع التجهيز .

تأتي الواردات من المواد الأولية و الغذائية في المرتبة الثانية من إجمالي الواردات من الاتحاد من حيث التخصص، اذ ارتفعت من 2.751 مليون اورو سنة 2008 الى 4.116 مليون اورو سنة 2014 وهذا يدل على فشل برامج الاصلاح الزراعي المتبعة لتحقيق الاكتفاء من الغذاء ، في تصريح لخبراء الأمن الغذائي في الجزائر "وتستورد الجزائر الجزء الأكبر من احتياجاتها السنوية من القمح، مما يعد أبرز عائق أمام اكتمال أمنها الغذائي ."

تليها المواد الكيميائية في المرتبة الثالثة ، تتبعها واردات الوقود ثم باقي السلع على التوالي ، بالرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للمواد الأولية غير أن وارداتها تضم تشكيلة من المواد الطاقوية خاصة الحديد والصلب، المطاط، الزيوت، الشحوم،.... ، هذا بسبب ضعف الصناعات التحويلية والتخصص.

نلاحظ من الجدول رقم (2-2) انخفاض مستمر في واردات السلع من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014 الى 2020 حيث بلغت قيمة قدرها 13.428 مليون اورو في سنة 2020 وهذا راجع الى أزمة انتشار فيروس كورونا وما خلفته من آثار، في تصريح للسيد المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد خالد بوشلاغم. "وفقا للمؤشرات التقديرية الأولية لسنة 2020، فقد تراجعت قيمة الواردات بـ 18 بالمائة (34.4 مليار دولار) نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019 بسبب تراجع اسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن اجراءات الاغلاق الاقتصادي". "ومن جهة اخرى عرفت سنة 2020 إعادة تقييم شاملة لاتفاقات الشراكة ، مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة مع المنطقة العربية الكبرى، والاتفاق التجاري التفاضلي مع تونس."

مما سبق يمكن القول ان التراجع في نسبة الواردات يعد نتيجة الضعف الواضح في قطاعي الصناعة و الزراعة مما أدى بالتوجه الى استيرادها.

المطلب الثاني: التضخم والبطالة

يقصد بالتضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل مستمر، بمعنى أن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يكون أكبر من زيادة الإنتاج. وتعتبر الجزائر ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بداية من الثمانينات، لتتسارع وتيرتها خلال العشرية اللاحقة ، وذلك نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة

للطلب الكلي بالإضافة الى أسباب أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة . وهو ما ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي و من بينها معدلات البطالة، هذه الأخيرة تعتبر هي الأخرى من الظواهر الاجتماعية التي يحاول صانعو السياسة خفضها لأدنى معدلاتها و التي يؤثر عليها ارتفاع مستويات الأسعار من خلال ارتفاع التكاليف والأجور و بالتالي التأثير على حركية سوق العمل .

الفرع الأول: التضخم

الجدول رقم(2-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

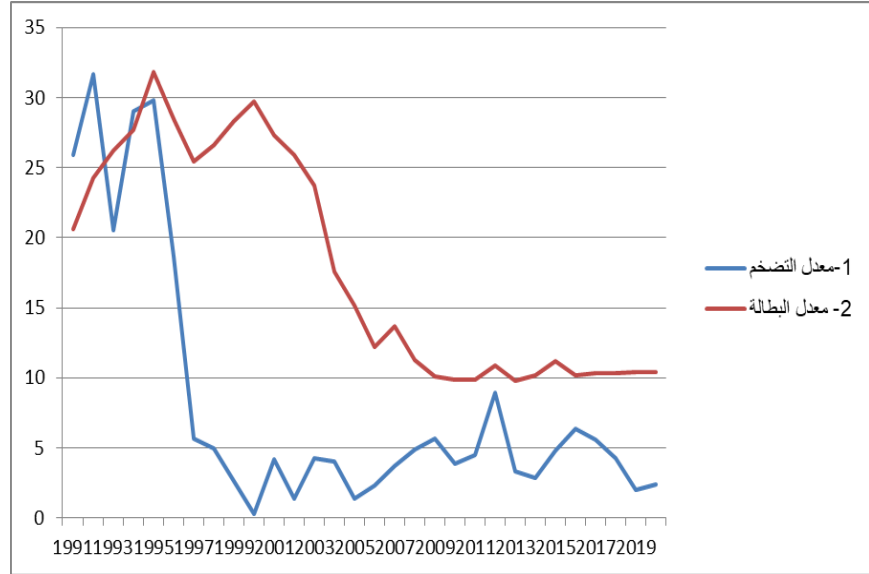
الفرع الثاني: البطالة

الجدول رقم: (2-4):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة	20,6	24,3	26,2	27,7	31,8	28,5	25,4	26,6	28,3	29,7	27,3	25,9	23,7	17,6	15,2
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	12,2	13,7	11,3	10,1	9,9	9,9	10,9	9,8	10,2	11,2	10,2	10,3	10,3	10,4	10,4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

الشكل رقم (2-5) : تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) و الجدول رقم (2-4)

من الجدول رقم (2-3) و الجدول رقم (2-4) و الشكل رقم (2-5) ونتيجة للتحليل بالنسبة للتضخم فقد شهدت الجزائر ارتفاعا واضحا في معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم % 31.2 في سنة 1992

و % 29.8 في سنة 1995 مرد ذلك الى زيادة المعروض النقدي بسبب الحاجة الملحة الى تمويل الاستثمار، بالإضافة الى تخفيض العملة الوطنية وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات و كذا انتهاج الدولة الى السياسة التوسعية آنذاك و كذا اثر تعديل سعر الصرف على ارتفاع معدلات التضخم. في سنة 1996 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض الى ان وصلت لأدنى نسبة لها في سنة 2000 حيث بلغت

0.3 % هذا لاعتبار ان سنة 1996 بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي وكذا اتباع الجزائر السياسة التقييدية في نهاية سنوات التسعينات .

كما نلاحظ من سنة 2000 الى 2006 تذبذب في معدلات التضخم بسبب زيادة الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي نتيجة زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري و زيادة مداخل الاسر في اطار الحد الأدنى للأجور إضافة الى ضعف الإنتاج الفلاحي، في سنة 2007 عاودت معدلات التضخم في التصاعد التدريجي حيث بلغت % 8.9 سنة 2012 و ذلك لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية واللحوم و هو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية، في سنة 2013 تعود المعدلات للانخفاض في حين نلاحظ

تذبذب في القيم الى غاية 2019 حيث بلغ معدل 2% وذلك لانخفاض أسعار المواد الغذائية وكذا تراجع التضخم على مستوى البلدان النامية في العالم ، في سنة 2020 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم مقارنة بالسنة الماضية و بلغ 2.4% بسبب جائحة كورونا و مواصلة مستويات التضخم لمسارها التصاعدي لفترة أطول، ويعود هذا بصورة جزئية إلى نقص المعروض لفترة طويلة.

أما بالنسبة للبطالة فيتبين أن فترة التسعينات عرفت ارتفاعا كبيرا وصل لحدود 31.8 % سنة 1995 وإلى 29% سنة 2000 وذلك سببه بالدرجة الأولى الأوضاع الاقتصادية المنعكسة من خلال الانكماش الاقتصادي، هذا نتيجة لما حدث عقب أزمة 1986 ، إلى جانب انهيار المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتلك السنوات نتيجة السياسة التقشفية التي تبنتها الجزائر في خضم الإصلاحات الذي استلزمت على وجه الخصوص التخفيض من الإنفاق الحكومي الذي كان يعتبر أداة أساسية في تحفيز الاقتصاد في ظل الاقتصاد المخطط الأمر الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال وزيادة معدلات البطالة.

في سنوات من 2001 الى 2019 بدأ معدل البطالة بالانخفاض بشكل تدريجي إلى أن وصل لقيمة 9.8% سنة 2013 كأقل معدل سجل في هذه الفترة، وبقي يتراوح نسبته ما بين 9.8% الى 11.2% في السنوات الأخيرة ، هذا الانخفاض في القيم راجع إلى للانتعاش الحاصل بسبب ارتفاع الموارد النفطية في بداية الفترة وذلك بهدف لزياد الطلب الكلي وتشجيع الإنتاج ، ومن تم خلق فرص عمل جديدة في اطر مؤسساتية متعلقة بسوق التشغيل مثل برنامج التشغيل الشباب وجهاز الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل، برنامج القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال تحليل الجدولين والشكل يمكن القول أن إجراءات السياسة النقدية المالية التوسعية خاصة في خفض معدلات الإقراض، زيادة التحويلات، الإنفاق الحكومي، ستعمل على ارتفاع الأسعار و الرفع من معدلات التضخم بموازات مع ارتفاع حجم البطالة الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع التكاليف وبالتالي عدم وجود بيئة مناسبة للاستثمار وخلق مناصب شغل و انخفاض عرض العمل بالمقابل حجم الطلب المتزايد عليه.

المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والتكنولوجيا. تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز

و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم(2-5): يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة التدفقات	0.335	11.638	30	5.307	220	250	270	260	606.6	291.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة التدفقات	280.1	1113.106	1065	637.881	881.851	1156	1841	1686.737	2638.607	2746.391
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
قيمة التدفقات	2300.369	2571.237	1500.402	1691.887	1504.685	587.314	1638.264	1200.965	1506.317	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من الجدول رقم (2-5) يتضح ان قيم الاستثمار الاجنبي المباشر تطورت بشكل كبير انتقلت من 0.3355 مليون دولار في سنة 1990 الى 606.6 مليون دولار في سنة 1998 ، كما وشهدت الفترة الموالية والممتدة من 2000 إلى 2010 تحسن تدريجي في واردات الاستثمار الاجنبي وبلغ أعلى معدل له خلالها حيث بلغ قيمة 2746.391 مليون دولار سنة 2009 و يعود هذا للإصلاحات السابقة وكذلك عودة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي في أسعار النفط و هو الأمر الذي ساهم في إقبال المستثمرين، أما الفترة من 2011 إلى 2018 فيتضح في بدايتها انخفاضات متوالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وكذلك ركود سوق النفط العالمي، حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 587 مليون دولار وهذا يرجع لتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار النفط التي حدثت منتصف عام 2014 والتي انخفضت إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015 وهو الأمر الذي أدى لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث كلها عوامل ساهمت في تدهور معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و أحجام المستثمرين خلال تلك الفترة، وبعدها بدأ نوعا ما التعافي التدريجي لقيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حيث بلغت سنة 2017 قيمة قدرها 1200 مليار دولار كما تميزت سنة 2018 بزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرها

مقارنة بالسنة التي قبلها وبلغت قيمة إجمالية قدرها 1506 مليار دولار وهي زيادة معتبرة مقارنة بقيم التدفقات المسجلة خلال السنوات السابقة، وهذا يعود وذلك نتيجة التحسن التدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك التحفيز والامتيازات التي اتبعتها الحكومة بغرض تحسن بيئة ومناخ الاستثمار.

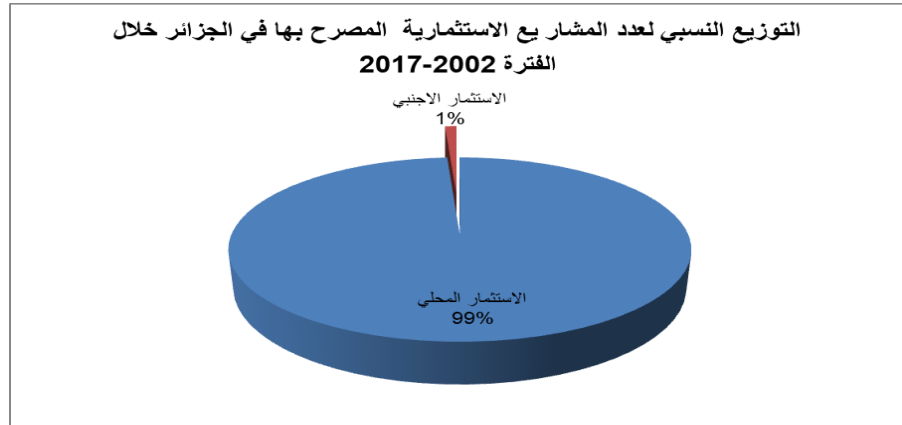
الجدول رقم (2-6): يوضح ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002-2017)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62334	99%	11780833	82%	1098011	89%
الاستثمار الاجنبي	901	1%	2519831	18%	133583	11%
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

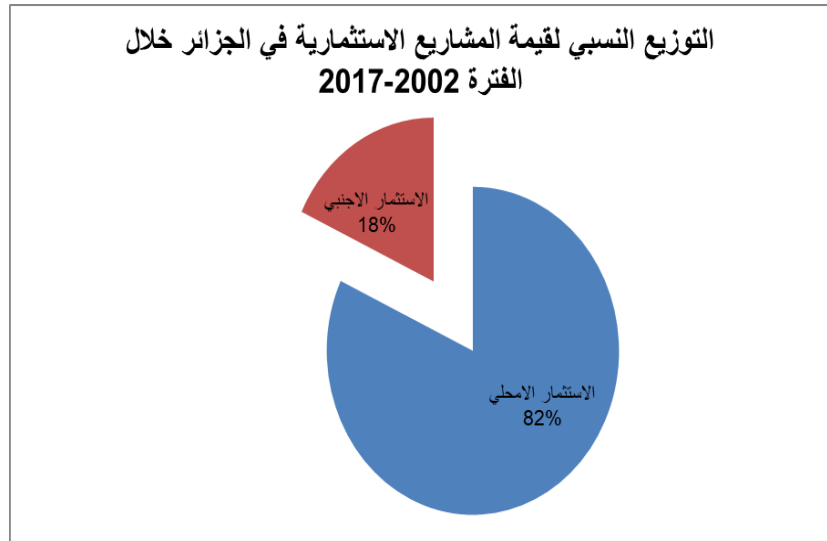
<http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>, consulté le 30/05/2023 .

الشكل رقم (2-6): التوزيع النسبي لعدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)



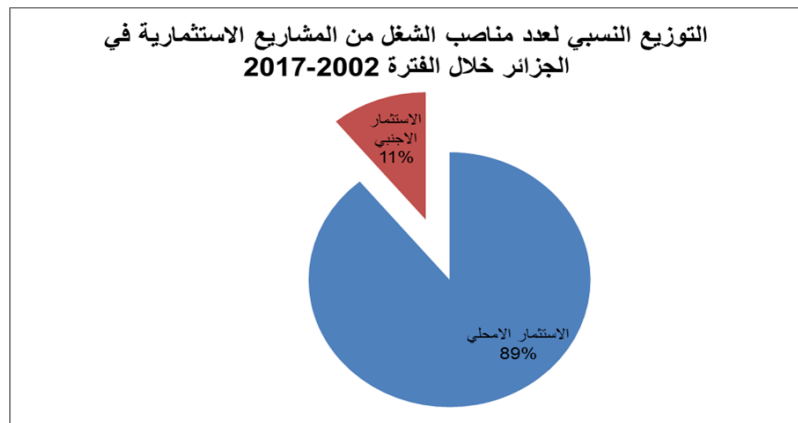
المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-6)

الشكل رقم (2-7): التوزيع النسبي لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2017-2002)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-6).

الشكل رقم (2-8): التوزيع النسبي لعدد مناصب الشغل من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2017- 2002)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-6).

من خلال الجدول رقم (2-6) و الأشكال رقم (2-6) و (2-7) نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية شكلت نسبة 18% من إجمالي قيمة المبالغ الكلية للمشاريع الاستثمارية التي بلغت 14 300 664 مليون دج، بينما شكلت قيمة المشاريع الاستثمارية المحلية 82 % من إجمالي القيمة الكلية للمشاريع الاستثمارية، بينما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الاستثمار الأجنبي 133 583 منصب شغل وهو ما يشكل نسبة 11% من إجمالي مناصب الشغل وهو ما يوضح أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة

2017-2002 مساهمة متواضعة جدا سواء من عدد المشاريع وعدد المناصب المستحدثة وهو ما يظهر عدم قدرة الجزائر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجعل المستثمرين الأجانب جزء مهم في عملية التنمية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

من الجدول في الملحق (08) يتضح ان الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل 437 مشروع وبمبلغ قدر بـ 677209 مليون دينار جزائري، أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول.

"ونقلت صحيفة "الخبر" الجزائرية عن مصادر مطلعة، أن استثمارات الدول الأوروبية للفترة الممتدة بين 2007 و2017، قد بلغت 966 مليار دينار (نحو 8.2 مليار دولار)، خصصت لتنفيذ 377 مشروعا، غالبيتها في القطاع الصناعي وقطاع الطاقة.

وبمثل ذلك 53 بالمئة من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة بالجزائر خلال الفترة نفسها، و46 بالمئة من قيمتها. وسمحت هذه المشاريع، بتوفير أكثر من 61 ألفا من فرص العمل الجديدة، حيث تبقى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تحصل على حصة الأسد في هذه المشاريع."

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

سيتم من خلال هذا المبحث محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بين الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي و النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار الزمني والمكاني وتحديد متغيرات الدراسة

1-تقديم النموذج النظري

بناءً على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة و ما تم التطرق اليه في الجانب النظري حول المفاهيم المتعلقة بالشراكة الأورو جزائرية وما تحتويه من بنود ، وعن التفكيك الجمركي في اطار المبادلات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، و من خلال بحثنا لهذا الموضوع ، لاحظنا أن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع تنوعت بين مؤيدة و التي ترى أن هناك أثر ايجابي للشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر و اخرى مناقضة والتي ترى عكس ذلك، وبتسليط الضوء على اقتصاد الجزائر يمكن عرض متغيرات الدراسة في صيغة الدوال التالية:

$$GDP=f(EXP ; IMP).....(1)$$

حيث أن:

GDP : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

EXP : معدل نمو الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

IMP : معدل نمو الواردات الاوروبية مع الاتحاد الأوروبي

وبتحويل هذه الدالة الى علاقة (معادلة) رياضية ، اي صياغة النموذج النظري، نجد أن :

$$GDP_{RT} = \alpha + \beta_1(EXP) + \beta_2(IMP) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

α : تمثل الحد الثابت؛.

β_1, β_2 : تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها لكل متغير مستقل؛

ε_t : المتغير العشوائي (بواقي) الانحدار المقدر أو الحد الخطأ العشوائي.

2-بيانات متغيرات الدراسة و مصادرها:

ان المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تخص الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2020، تم تجميعها من مصادر محلية من جهات مختصة (الديوان الوطني للإحصائيات، الوزارة المالية...) و جهات دولية عالمية (البنك الدولي).

3-الاسلوب المتبع في الدراسة:

سنستخدم في هذه الدراسة أساليب قياسية و احصائية لتحليل السلاسل الزمنية ، واتباع تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات الاحصائية لمتغيرات الدراسة .

4-معالجة البيانات

لإثبات أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر فقد تم الاعتماد على برنامج (EViews10) لمعالجة البيانات .

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

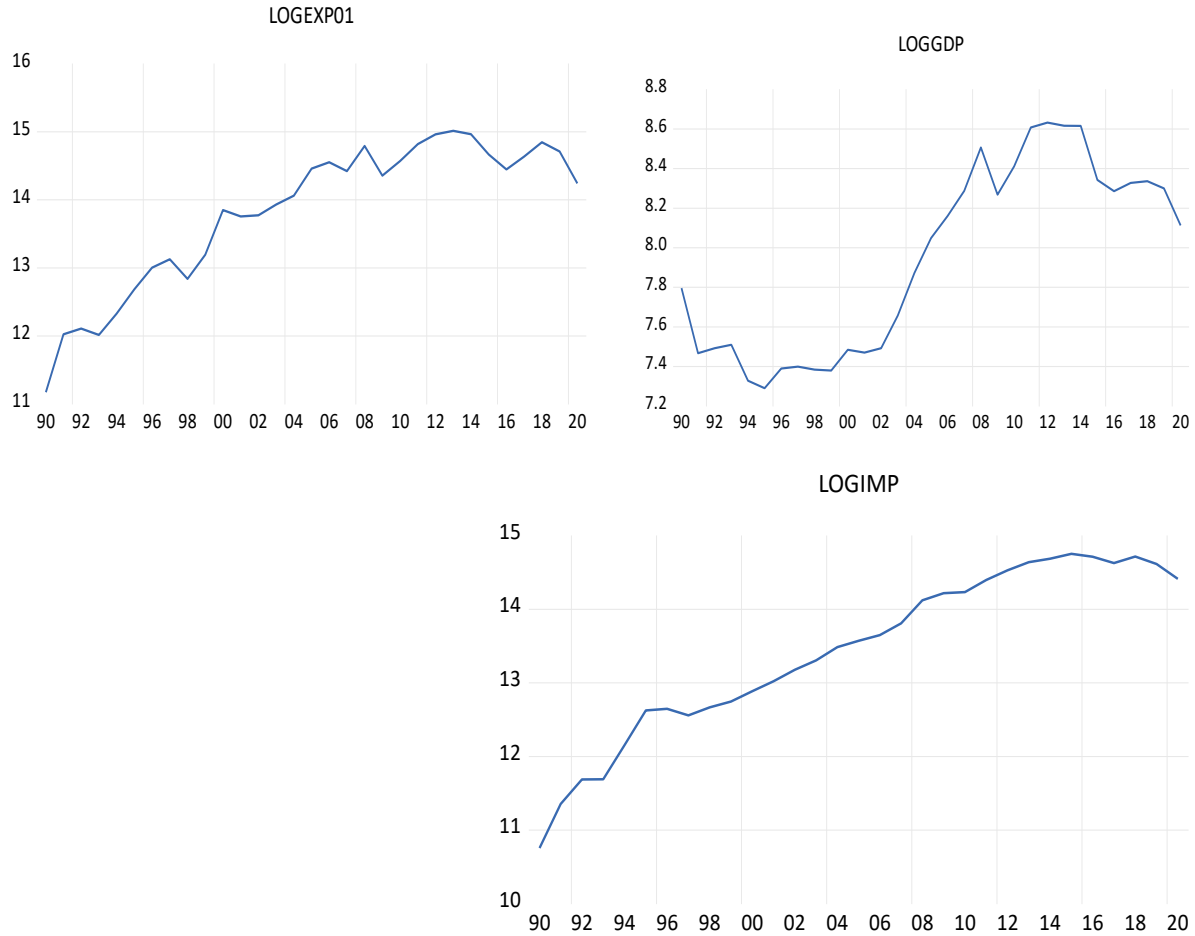
الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى):

لدراسة استقراريه متغيرات الدراسة استعنا ببرنامج (EViews10) للقيام بالتمثيل البياني للكشف عن الاتجاه العام ، وكذلك استخدمنا مجموعة من الاختبارات الاحصائية (القياسية) كدالة الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع و فيليبس بيرون).

1-دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:(GDP ; EXP ; IMP)

1-1:التمثيل البياني:

الشكل رقم (2-9) يوضح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (GDP ; EXP ; IMP) في المستوى:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

من التمثيل البياني السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة تحتوي على اتجاه عام، وبالتالي هي غير مستقرة . ولتأكيد ذلك سنقوم بمجموعة من الاختبارات الاحصائية.

2-1: دالة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (2-7): نتائج الارتباط الذاتي

اسم المتغير	القيمة الاحصائية	القيمة المجدولة 12 $X_{0.05}^2$	القرار
GDP	137.01	21.026	غير مستقرة
EXP	97.366	21.026	غير مستقرة
IMP	103.42	21.026	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

إن ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية (Q^*) بالنظر إلى آخر قيمة في عمود (Q-Stat) تساوي 137.01 و 97.366 و 103.42 بتأخر ($K \leq 12$) للمتغيرين (GDP) و (EXP) و (IMP) على التوالي أكبر من قيمة الإحصائية المجدولة

$$X_{0.05}^2(12) = 21.026$$

نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي السلاسل غير مستقرة.

3-1: اختبار جذر الوحدة (Test Root Unit):

تأتي خطوة اختبار استقراره السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل و تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة، بحيث يتم ذلك عن طريق الكشف على مدى وجود الجذر الوحدة (Unit Root)، ونجري اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات (يتم أولها بثابت واتجاه العام، والثاني بثابت فقط، أما الثالث فيجري بدون ثابت واتجاه العام) وتعتمد الدراسة التجريبية على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة السلاسل قيد الدراسة.

إن اختبارات جذر الوحدة يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن بين هذه الاختبارات ديكي-فولر:

الجدول رقم (2-8): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير EXP

عند الفرق الأول (1 st Difference)			عند المستوى (Level)			الصيغة	
EXP			EXP			المتغير	
(6)	(5)	(4)	(6)	(5)	(4)	نوع النموذج	
- 5.18363	- 5.3432	- 5.85497	1.645560	- 3.1530	3.4108	القيمة المحسوبة	
-2.647120	- 3.67932	-4.356068	-2.644302	-3.67017	-4.41634	1%	مستقرة
-1.952910	- 2.96776	-3.595026	-1.952473	-2.96397	-3.62203	5%	
-1.610011	-2.6229	-3.233456	-1.610211	-2.62100	-3.24859	10 %	
0.0000	0.0001	0.0003	0.9728	0.0332	1.0000	الاحتمال الحرج	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	القرار	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

- تحليل النتائج لسلسلة EXP:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية للنماذج (6 و 4) هي أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تقول السلسلة غير مستقرة وبها جذر وحدة، لكن النموذج (5) نلاحظ أنها أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أن السلسلة مستقرة ليس بيها جذر الوحدة، لكن لجعل السلسلة كاملة مستقرة نستخدم الفروقات.

$$D(EXP) = EXP - EXP(-1)$$

- السلسلة D(EXP):

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الاحتمالية لجميع النماذج الثلاثة (نموذج 6، نموذج 5، نموذج 4) هي أقل من 0.05 حيث يتم رفض فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الجذر الوحدة وذلك عند مستوى معنوية 5% ومنه فإن السلسلة D(EXP) مستقرة وبالتالي EXP مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى أي متكاملة I (1)

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير IMP

عند الفرق الأول (1 st Difference)			عند المستوى (Level)			الصيغة	
IMP			IMP			المتغير	
(6)	(5)	(4)	(6)	(5)	(4)	نوع النموذج	
- 3.60459	- 3.9398	- 4.78801	0.064103-	- 2.3040	- 1.6507	القيمة المحسوبة	
-2.647120	- 3.679322	-4.309824	-2.653401	- 3.679322	- 4.296729	1%	إتجاه المتغير
-1.952910	- 2.967767	-3.574244	-1.953858	- 2.967767	- 3.568379	5%	
-1.610011	- 2.622989	-3.221728	-1.609571	- 2.622989	- 3.218382	10%	
0.0008	0.0053	0.0032	0.6524	0.1775	0.7479	الاحتمال الحرج	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	القرار	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

- التحليل النتائج للمتغير IMP:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية لجميع النماذج الثلاثة (نموذج 6، نموذج 5، نموذج 4) هي أكبر من 0.05 أي نقبل الفرضية الصفرية H_0 على أن السلسلة بها جذر وحدة والتالي فإن

السلسلة IMP غير مستقرة عند المستوى، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(IMP) = IMP - IMP (-1)$$

- السلسلة $D(IMP)$:

من خلال الجدول نلاحظ ان القيم الاحتمالية لجميع النماذج الثلاثة (نموذج 6، نموذج 5، نموذج 4) هي اقل من 0.05 حيث يتم رفض فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الجذر الوحدة وذلك عند مستوى معنوية 5% ومنه فإن السلسلة $D(IMP)$ مستقرة وبالتالي IMP مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى أي متكاملة $I(1)$.

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) للمتغير GDP

عند الفرق الأول (1 st Difference)			عند المستوى (Level)			الصيغة	
GDP			GDP			المتغير	
(6)	(5)	(4)	(6)	(5)	(4)	نوع النموذج	
- 4.77730	- 4.8135	- 4.68452	0.362874	- 0.7722	- 1.5766	القيمة المحسوبة	
-2.647120	- 3.679322	-4.309824	-2.644302	- 3.670170	- 4.296729	1%	القيمة الحرجة
-1.952910	- 2.967767	-3.574244	-1.952473	- 2.963972	- 3.568379	5%	
-1.610011	- 2.622989	-3.221728	-1.610211	- 2.621007	- 3.218382	10%	
0.0000	0.0006	0.0042	0.7831	0.8125	0.7783	الاحتمال الحرج	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	القرار	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviewes10

السلسلة GDP:

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية لجميع النماذج الثلاثة (نموذج 6، نموذج 5، نموذج 4) هي أكبر من 0.05 أي نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على أن السلسلة بها جذر وحدة وبالتالي فإن

السلسلة GDP غير مستقرة عند المستوى، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(GDP) = GDP - GDP(-1)$$

السلسلة $D(GDP)$:

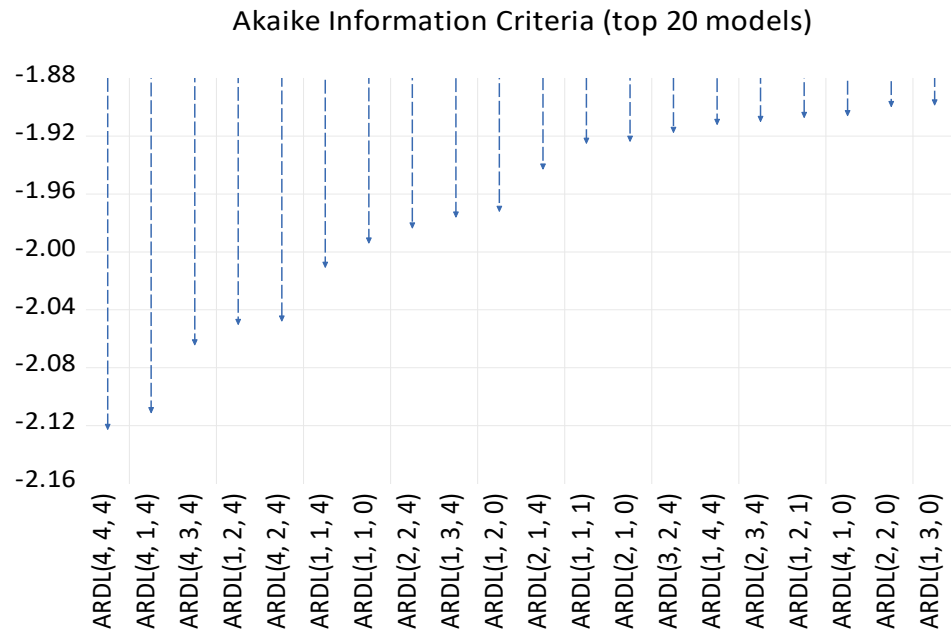
من خلال الجدول نلاحظ ان القيم الاحتمالية لجميع النماذج الثلاثة (نموذج 6، نموذج 5، نموذج 4) هي اقل من 0.05 حيث يتم رفض فرضية H_0 أي عدم وجود الجذر الوحدة وذلك عند مستوى 5% ومنه فإن السلسلة $D(GDP)$ مستقرة وبالتالي GDP مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى أي متكاملة $I(1)$.

إذا: بمأن السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من نفس الدرجة $I(1)$ ، فمن الممكن وجود علاقة تكامل مشترك بينها وللكشف عن ذلك سنستخدم اختبار منهج الحدود Bounds test لكن قبل ذلك لابد من تحديد فترة الإبطاء المناسبة لذلك.

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء:

هناك مجموعة من المعايير المعلوماتية معروفة تستخدم لتحديد هذه الفترة، غير أنه سنركز على معيارين هما معيار "أكايك" ومعيار "شوارتز" باعتبارهما الأكثر استخداما، إن فترة الإبطاء المثلى P هي الفترة الزمنية التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والتي يتم الحصول عليها بأخذ الفترة المقابلة لأقل قيمة لمعيار "أكايك" ومعيار "شوارتز"، والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (2-10): يساعد على تحديد فترة الإبطاء المناسبة للدراسة.



المصدر : مخرجات (EViews10)

من الشكل السابق يوضح الشكل أن النماذج الممكنة عند تغيير درجات الإبطاء متغيرات النموذج، وذلك حسب تحديد درجة (1) حسب معيار اكايك ومنه يتضح أن للنموذج $ARDL(4,4,4)$ هو النموذج الأمثل ويمتلك أقل قيمة.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية

المطلب الأول: الهيكل العام للنموذج

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود **Bounds test**

سنقوم باختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنه طويلة الأجل.

الجدول رقم (2-11) نتائج اختبار الحدود Bounds test

Test Statistic	value	K
F-statistic	3.826467	2
Critical value Bounds		
Significance	I0 Bounds	I1 Bounds
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر : مخرجات (EViews10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11) أن قيمة الاختبار F-statistic قد بلغت 3.82 و هي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوي 10% ومنه وجوب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير:

لقد أشارت النتائج السابقة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم بتقدير المعلمات في الأجل القصير للنموذج، أشارت النتائج إلى ما يلي:

الجدول رقم (2-12) يوضح تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/05/23 Time: 11:50
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDP(-1))	0.414188	0.137668	3.008608	0.0109
D(LOGGDP(-2))	0.119022	0.149456	0.796370	0.4413
D(LOGGDP(-3))	0.485942	0.110244	4.407863	0.0009
D(LOGEXP01)	0.354318	0.060666	5.840477	0.0001
D(LOGEXP01(-1))	-0.058609	0.074274	-0.789092	0.4454
D(LOGEXP01(-2))	0.078538	0.071168	1.103566	0.2914
D(LOGEXP01(-3))	-0.118354	0.067243	-1.760100	0.1038
D(LOGIMP)	0.348179	0.191303	1.820037	0.0938
D(LOGIMP(-1))	-0.107872	0.139507	-0.773242	0.4543
D(LOGIMP(-2))	0.163770	0.135997	1.204216	0.2517
D(LOGIMP(-3))	0.369701	0.123081	3.003725	0.0110
CointEq(-1)*	-0.522174	0.119380	-4.374053	0.0009
R-squared	0.863212	Mean dependent var	0.022337	
Adjusted R-squared	0.762901	S.D. dependent var	0.132490	
S.E. of regression	0.064513	Akaike info criterion	-2.342789	
Sum squared resid	0.062429	Schwarz criterion	-1.766862	
Log likelihood	43.62765	Hannan-Quinn criter.	-2.171536	
Durbin-Watson stat	2.486941			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

نلاحظ من الجدول سابقا أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالب و معنوي حيث بلغت قيمته -0.52- باحتمال 0.0009 مما يدل على أن هناك علاقة في المدى القصير و هذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة و المعنوي، و هو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية الى اخرى و الإشارة السالبة تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك .

- بلغت قيمة معامل التحديد 86% وهي قيمة عالية جدا و تبين أن التغير الحاصل في المتغير التابع (GDP) تفسرها المتغيرات المستقلة (EXP ,IMP) بنسبة 86% ، أما نسبة 14% المتبقية ترجع الى عوامل أخرى لم تظهر في النموذج.

- قيمة D W هي 2.48 تؤكد على عدم وجود ارتباط وانحدار زائد بين متغيرات محل الدراسة .

- كما أن أغلب المعلمات جاءت غير معنوية باستثناء $D(\text{LOG GDP})$ و $D(\text{LOGEXP01})$ و $D(\text{LOGGDP5-3})$ مما يؤكد على أن لها تأثير على المتغير التابع في المدى القصير لأن قيمها جاءت أصغر من 5%.
- يعني ذلك إذا زاد (LOGGDP) بفترة ابطاء واحدة بوحدة واحدة يزيد (LOGGDP) ب 41% وهذا راجع للإشارة الموجبة لمعامل (LOGGDP) .

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل:

الجدول رقم (2-13) تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXP01	0.049278	0.358067	0.137621	0.8928
LOGIMP	0.573718	0.327114	1.753876	0.1049
C	-0.762790	1.065863	-0.715655	0.4879

$$EC = \text{LOGGDP} - (0.0493 \cdot \text{LOGEXP01} + 0.5737 \cdot \text{LOGIMP} - 0.7628)$$

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

من الجدول السابق نلاحظ بالرغم من العلاقة الطردية بين

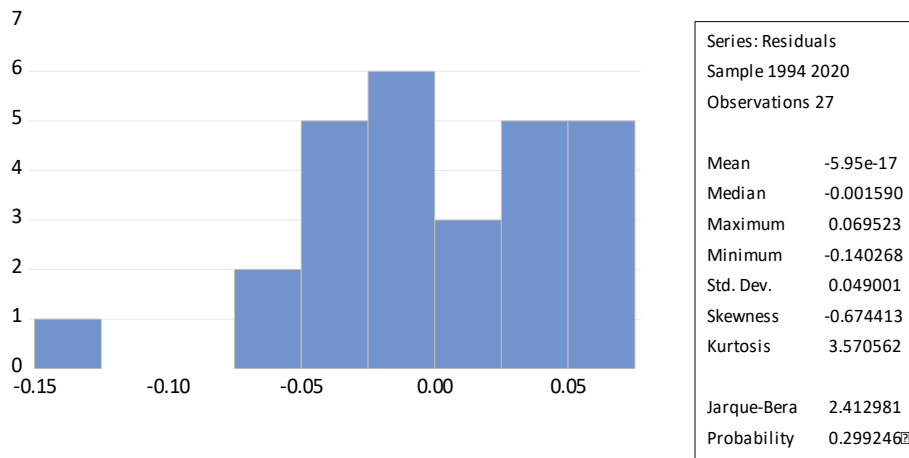
LOG EXP01 و LOGIMP و LOG GDP غير أن معلمات المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية أكبر من 5% وهذا يدل على عدم وجود تأثير لهذه المتغيرات على المتغير التابع في المدى الطويل.

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد نموذج $ARDL(1.0)$ في تقدير تأثير الطويل و القصير الاجل نقوم بتأكد من سلامة وصلاحيه وجودة هذا النموذج, حيث سنستخدم اختبار جودة النموذج مجموعة من الاختبارات، وهي كما يلي:

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (2-11) : يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews10)

من الجدول السابق نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار jarque-bera بلغت 0.29 وهي اكبر من

5% وبالتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم(2-14): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.584727	Prob. F(1,11)	0.2341
Obs*R-squared	3.399964	Prob. Chi-Square(1)	0.0652

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

نلاحظ من الجدول السابق ان القيمة الاحتمالية ل F-statistic هي 0.23 اكبر من مستوى المعنوية 5%

وبتالي نقبل فرض العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي.

الفرع الثالث: اختبار تجانس التباين:

الجدول رقم (2-15): يوضح نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.014532	Prob. F(1,24)	0.9051
Obs*R-squared	0.015734	Prob. Chi-Square(1)	0.9002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10).

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة الاحتمالية بلغت 0.90 وهي اكبر من 5% مما يعني ان F-statistic ليست معنوية وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على ثبات التباين عبر الزمن .

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل والتي تمحورت أساسا حول مدى تحقيق هذه الشراكة للأهداف المسطرة، بدراسة انعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية (الصادرات، الواردات، البطالة، التضخم، الاستثمار الأجنبي) خلصنا لما يلي:

- بعد تحليل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، لاحظنا ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع التحكم الكبير للمحروقات على هيكل صادرات الجزائر الى الاتحاد الأوروبي، وذلك بالرغم من بنود اتفاقية الشراكة التي تقضي بالإعفاء التام أو التخفيض من الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية الجزائرية، وهذا دليل على وجود خلل على مستوى القطاع الانتاجي ينبع أساسا من سوء استعمال الموارد المتاحة، وكذا افتقار المنتج المحلي لمعايير الجودة العالمية في ظل المنافسة الأجنبية الحادة.
- في المقابل سجلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نسبة معتبرة فاقت تقريبا طوال الفترة المحددة في الدراسة بلغت 50% من اجمالي الواردات، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وما تضمنه من تفكيك للرسوم الجمركية، وهو ما يعزز مكانة الاتحاد بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتباره الشريك الأول، وذلك رغم التراجع الطفيف المسجل في السنوات الأخيرة بسبب أزمة النفط العالمية ومساعي الحكومة الجزائرية و الاجراءات التي اتخذتها على غرار سياسة التقشف المعتمدة للحد من تفاقم العجز التجاري وميزان المدفوعات .
- من خلال التحليل تبين تراجع واضح في قيمة الصادرات والواردات من و الى الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2020 نتيجة أزمة فيروس كورونا وما خلفته من آثار على الاقتصاديات العالمية .
- فيما يخص تحليل وضع التضخم و البطالة فنتيجة التحليل اظهرت أن معدلات التضخم والبطالة كانت متذبذبة الى مرتفعة وذلك نتيجة السياسات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية كالسياسة التوسعية التي أدت الى رفع التضخم وبالتالي زيادة التكاليف و السياسة التقييدية التي تهدف الى الحد من التضخم و بالتالي تخفيض الإنتاج والتخلي على عدد من العمال ومنه زيادة حجم البطالة.

- أما الإستثمار الأجنبي المباشر فأشار التحليل الى أن معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر منخفضة جدا مقارنة بالاستثمارات المحلية ويرجع هذا الى عدم قدرة الجزائر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبي المباشرة .
- بخصوص الدراسة القياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي و الى ضوء ما توفر لدينا من معطيات حول المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والنمو الاقتصادي و وفقا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :
- إن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى (الناتج المحلي الاجمالي و الواردات) والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفروق الأولى (الصادرات) وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك (ARDL).
- وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% تساوي قيمته 0.86 مما يدل على أن 86% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.
- وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال فترة الدراسة هذه النتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي وذلك بسبب الدور الذي تلعبه عوائد المحروقات المصدرة للاتحاد الأوروبي في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك لأن معظم صادراتها بترولية ونفطية و لديها ضعف تنوع القطاع التصديري خارج المحروقات .
- وجود أثر سلبي وذو دلالة احصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة هذه النتيجة تنطبق والواقع الاقتصادي و ذلك بسبب عدم قدرة الجزائر على تنويع صادراتها والاعتماد فقط على المحروقات بالإضافة الى الزيادة المعتمدة في واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الاخيرة ضعف ما كانت عليه في بداية دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ.

خاتمة عامة

خاتمة

سعت الجزائر من خلال إبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها الى الاندماج في تكتل اقتصادي لمواجهة التطورات الهائلة التي شهدتها الساحة الاقتصادية، جاء ذلك تنويعا لعلاقات اقتصادية وسياسية امتدت عبر الزمن، وعوامل أخرى تاريخية و جغرافية ، وفي حقيقة الأمر لم تكن الشراكة خيارا بقدر ما كانت ضرورة حتمية فرضتها المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، في محيط أصبح لا يعترف بالحدود الجغرافية حيث قابلت الجزائر العديد من الصعوبات لتحقيق هذا الاندماج ، أهمها تباين مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي بين أطراف الشراكة، آمله بذلك الانفلات من مصيدة تحولها الى للاستهلاك وتصريف منتجات الغير وتحقيق مكاسب لا يمكنها تحصيلها منفردة كإنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة تنافسية ، الاستفادة من وفورات الانتاج المعتبرة ، نقل التكنولوجيا ، وجلب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك من أجل تحقيق التنمية واكتساب ميزة تنافسية و بالتالي تواجدها في الأسواق الدولية باعتبار الشراكة من الطرق الاستراتيجية لاقتحام الأسواق الخارجية ، أما الطرف الأوروبي فقد كانت له أهداف أخرى ، تمحورت حول توسيع نطاق نفوذه لمنافسة القوى الاقتصادية العظمى عبر إقامة منطقة اقتصادية استراتيجية تجمع بين دول شمال الأبيض المتوسط و جنوبه.

بناء على ما سبق وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 ، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 ، لتحل محل اتفاقية التعاون 1979 ، لغرض اقامة منطقة التبادل الحر ، غير أن هذه الشراكة وان بدت في ظاهرها أنها تخدم مصلحة جميع الأطراف خاصة في مجال التبادل التجاري وترقية الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نتائجها تعتبر هزيلة من الناحية العملية ولا ترقى لمستوى التطلعات رغم مرور أكثر من اثني عشر (12 سنة) من تاريخ تنفيذها.

ولمعرفة الآثار المترتبة عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية للجزائر، ومدى استغلال الفرص المتاحة للجزائر في ظل هذا الاتفاق، قمنا بتحليل وضعية التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الذي يعد محورا أساسيا في الاتفاقية ، الصادرات، الواردات، كما خصصنا جزءا للوضع الاقتصادي التضخم، البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الجانب الأخير تطرقنا الى دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات من وإلى الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2020

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اعتمادا على هذه الدراسة اختبرنا صحة الفرضيات:

1- **الفرضية الأولى:** يعتبر مؤتمر برشلونة الاطار الافتتاحي لاتفاق الشراكة والذي ينص في مبادئه على

ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- هذه الفرضية صحيحة، مرت عملية ابرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدة من التعاون الى

ابرام الشراكة و يعد مؤتمر برشلونة بداية الشراكة لما ينص عليه في مبادئه بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو

جزائرية التي تعتبر أهم بند يستلزم تحقيقه.

2- **الفرضية الثالثة:** يمكن أن تنعكس الشراكة الأورو جزائرية بالسلب على التجارة الخارجية للجزائر.

- من نتائج الدراسة تبين أن أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية سلبى على الجزائر على المدى

الطويل ،فان اتفاق الشراكة جعل السوق الجزائرية مجالا لتصرف المنتجات الأوروبية الصناعية و الزراعية

، ومصدرا للطاقة والمواد الأولية حيث استفادت الدول الأوروبية من الشراكة الأورو جزائرية بسبب ما

تملكه الجزائر من ثروات بترولية كبيرة جعل منها أن تحتل مكانة جيواستراتيجية في النظر الأوروبي يضاف

إلى ذلك أن أوروبا بطبيعتها دولة صناعية ، مما أضعف الاقتصاد وجعله مرتبطا بجهزات أسواق النفط

العالمية.

نتائج الدراسة

1- **تنامت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والتي**

سهلت التبادل التجاري بين الطرفين ومكنت الجزائر من الوصول ببعض منتجاتها الى الأسواق الأوروبية

بدون رسوم جمركية، كما سعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الى تصريف منتجاته الصناعية من خلال سوق واسع خاصة في غياب المنافسة للمنتجات المحلية الجزائرية و أصبحت الشراكة بمثابة المدخل الاستراتيجية لاقتحام الأسواق الخارجية.

2- ركز اتفاق الشراكة على تجسيد مشروع منطقة التبادل الحر لإزالة الرسوم الجمركية بين الطرفين، وتحرير التجارة الخارجية، وزيادة تدفق رؤوس الاموال على شكل مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي وفق ما تعهد به في بنود الاتفاقية.

3- شمل اتفاق الشراكة العديد من المحاور السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، و استفادت الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مساعدات مالية وفقا لبرامج البنك الأوروبي للاستثمار.

4- تبين نتائج الميزان التجاري في فترة الشراكة الأورو جزائرية أن رصيده شهد تذبذبا نتيجة لزيادة حجم الصادرات و الواردات الجزائرية وهذا راجع إلى التقلبات في أسعار البترول.

5- أدى التفكيك الجمركي الى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي، أي أن الجزائر لم تستفد من المزايا التفضيلية التي تضمنتها اتفاقية الشراكة على صادراتها، ذلك لأن الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي تفرض بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية لم تستطع المنتجات الجزائرية أن ترتقي لها لتحقيق التنافسية.

6- شكلت المحروقات خلال فترة الدراسة نسبة 93%، وهذا يدل على وجود خلل في هيكل صادرات الجزائر ، وأنها لم تحقق غايتها في تنويع الصادرات بعد عملية التفكيك الجمركي التي طبقتها منذ 2005، حيث أصبح سبب أي ارتفاع أو انخفاض في الصادرات الإجمالية يرجع الى تزايد أو تراجع صادراتها من المحروقات.

7- فيما يخص الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وخلال فترة الدراسة تبين أنها ارتفعت لمستويات فاقت المتوقع بعكس ما كانت عليه في بداية دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

8- ترتبط التجارة الخارجية للجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وهذا ما يعكس وجود خلل في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية، وتبرز بوضوح الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، أي أن الاقتصاد الجزائري ما يزال مرهونا بتقلبات أسعار البترول رغم كل الاصلاحات والجهود.

9- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر.

10- بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار السياسات التي وضعتها الدولة الجزائرية لخفض مستويات التضخم و كذلك في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لنسبة مساهمة الاستثمار المحلي ، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا ، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين معدلات التضخم والبطالة الاستثمار الأجنبي المباشر .

11- إن واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وبعد مضي عشر سنوات من بداية تنفيذ الاتفاق لم يتجاوز نسبة 1% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية ، يرجع هذا الى البيئة الجزائرية التي تنعدم فيها مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي.

12- أثبتت الدراسة وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال فترة الدراسة هذه النتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي وذلك بسبب الدور الذي تلعبه عوائد المحروقات المصدرة للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و الدور الذي تلعبه في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك لأن معظم صادراتها نفطية، بترولية و لديها ضعف تنوع القطاع التصديري خارج المحروقات.

13- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة هذه النتيجة تنطبق والواقع الاقتصادي و ذلك بسبب عدم قدرة الجزائر على تنوع صادراتها والاعتماد فقط على المحروقات بالإضافة الى الزيادة المعتبرة في واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الاخيرة بضعف ما كانت عليه في بداية دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ يعود ذلك الى ضعف القطاع الانتاجي الجزائري وعدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة الى افتقار المنتج الجزائري للجودة العالمية المطلوبة .

الاقتراحات

انطلاقاً مما ورد في هذه الدراسة، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح بعض الاقتراحات اللازمة والتي تتوافق مع ما تم التوصل إليه:

1- إن اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يكون غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون خطوة في تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة في تنويع المبادلات وتجاوز التخصص الضيق في إنتاج وتصدير المحروقات ورفع مستوى تنافسية القطاع الانتاجي الوطني والتحكم في مراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية خاصة السلع الغذائية.

2- ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد اقامة منطقة التبادل الحر بالسعي لتنشيط وإحياء كل من القطاعين الزراعي والصناعي لزيادة التنافسية في منتجاتهما وكسر قيود التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

3- ضرورة قيام الحكومة بإجراء اصلاح اقتصادي شامل يعطي المصدقية للسياسات الحكومية وذلك من خلال إجراء اصلاحات توفر الشروط اللازمة لزيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

4- دعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار والعمل على تنمية المعاهد الفنية المتخصصة في تكوين العمالة قصد الوصول الى مستويات عالمية، وتخصيص جزء من الاستثمارات لمشاريع توطین التكنولوجيا ودعم البحث العلمي والتطوير في مجال المواصفات والجودة وتسجيل براءات الاختراع وزيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة و التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع المواصفات و المقاييس العالمية .

5- ضرورة تحسين المناخ الاستثماري بإقامة بنى تحتية داعمة ،خاصة بتشجيع الاستثمارات خارج نطاق المحروقات والعمل على تطويرها، بالإضافة الى المحافظة على استقرار البيئة التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

آفاق الدراسة

إن موضوع الشراكة الأورو جزائرية حديث الساعة ومتجدد بطبعه ، ونظرا لأهميته فانه يفتح أكثر من باب للبحث، والتي يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية للدراسة لم يكشفها البحث وتحتاج الى دراسات تفصيلية أخرى. نذكر منها:

1- كيف يمكن تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة الأوروبي الى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات

2- كيف سيكون مستقبل المؤسسات الجزائرية بعد إقامة منطقة التبادل الحر؟

3- كيف تستفيد الجزائر من الشراكة الأورو جزائرية لتعبيد الطريق للإنظام الى المنظمة العالمية للتجارة؟

4- دراسة تأثير الاصلاحات الاقتصادية الجديدة في التجارة الخارجية على الشراكة الأورو جزائرية.

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،الطبعة الثانية، 2003.
- 2- اسماعيل العربي، التكتل و الاندماج بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ، 1990.
- 3- عبدالله خبابة، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 4- عبد المجيد رشيد مُجّد التكريني، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي ،دار الرسالة للطباعة، بغداد ، 1987.
- 5- مُجّد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 6- هاني حبيب، الشراكة الاورو متوسطة مالها وما عليها: وجهة نظر غربية، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، سوريا.
- 7- هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

ثانياً: المجلات

- 1- بن منصور ليليا، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطة مع الإشارة الى اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد الثاني، 2014.
- 2- عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15، العدد 1، جامعة الأغواط، 2018.

- 3- عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس ، القاهرة، 1998.
- 4- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، جامعة سعد دحلب ، البلدية، العدد 11، 2012.
- 5- قشرو فتيحة، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2015 - 2005، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة لويس علي-بلدية 02 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- 6- مُجد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات، بحث مشترك منشور في مجلة العلوم الانسانية الالكترونية، الموقع الالكتروني www.ulum.net.

ثالثا: المذكرات والرسائل والأطروحات

- 1- فاطمة بودية، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسنية بوعلي الشلف، الجزائر.
- 2- مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2006-2005.

رابعا: الملتقيات

- 1- براق مُجد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية ، الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 2- بورعدة حسين، قصاص الطيب، الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13-14 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

خامسا: النصوص القانونية

- 1- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق 27 أفريل 2005 ، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- 1- الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات <http://www.commerce.gov.com>
- 2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة <http://www.caci.dz>
- 3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz>
- 4- الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz>
- 5- بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>
- 6- البنك الدولي <https://www.banquemoniale.org/fr/hom>

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

Les Articles et Séminaires :

- 1- Ministère du commerce ,nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires, sur le site web :www.mincommerce.gov.dz, le29 mars 2023,15:28.

Les Accords :

- 2- Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, sur le site web , <http://www.mincommerce.gov.dz>, 12/05/2023.

الملاحق

الملحق رقم (01): حصيلة نتائج الميزان التجاري للفترة (2020-2011)

European
Commission

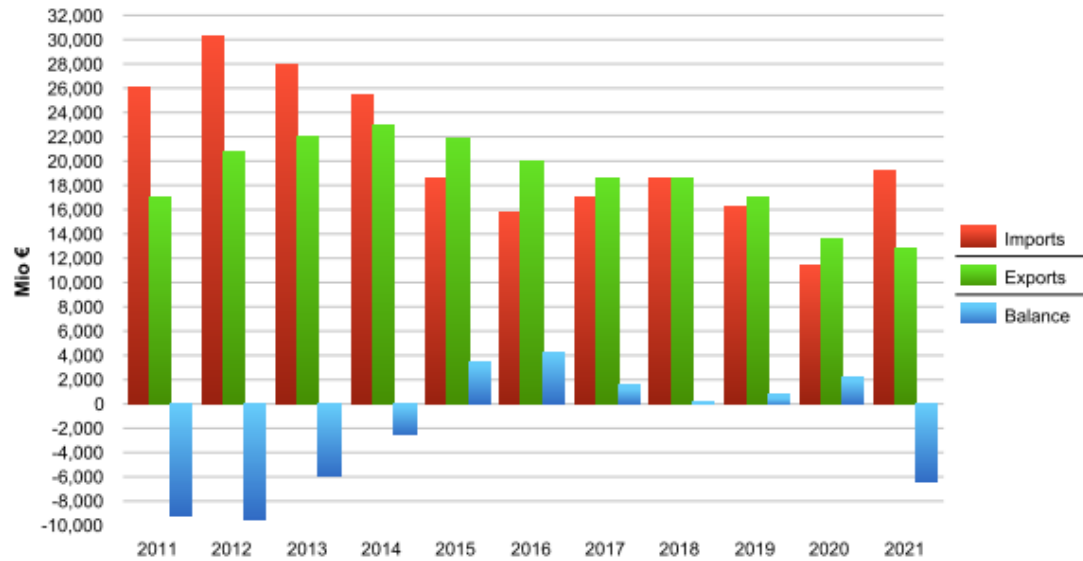


Directorate-General
for Trade

European Union, Trade with Algeria

Total goods: EU Trade flows and balance, annual data 2011 - 2021

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4



Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value Mio €	% Growth	% Extra-EU	Value Mio €	% Growth	% Extra-EU	Value Mio €	Value Mio €
2011	26,128 *		1.6	16,892 *		1.0	-9,236	43,020
2012	30,238	15.7	1.8	20,701	22.6	1.2	-9,538	50,939
2013	27,949	-7.6	1.7	21,893	5.8	1.2	-6,056	49,842
2014	25,339	-9.3	1.6	22,860	4.4	1.3	-2,479	48,200
2015	18,450	-27.2	1.1	21,802	-4.6	1.2	3,352	40,252
2016	15,098	-14.9	1.0	19,897	-8.7	1.1	4,199	35,595
2017	16,977	8.2	1.0	18,450	-7.3	0.9	1,474	35,427
2018	18,436	8.6	1.0	18,510	0.3	0.9	75	36,946
2019	16,217	-12.0	0.8	16,907	-8.7	0.8	689	33,124
2020	11,375	-29.9	0.7	13,485	-20.2	0.7	2,111	24,860
2021	19,097	67.9	0.9	12,645	-6.2	0.6	-6,452	31,742

% Growth: relative variation between current and previous period

% Extra-EU: imports/exports as % of all EU partners i.e. excluding trade between EU Member States

الملحق رقم (02): إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر ودول العالم

European
Commission



Directorate-General
for Trade

Algeria, Trade with World

Total Goods: Trade flows and balance

Source IMF

Period	Imports		Exports		Balance		Total trade	
	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth
2011	33,941		52,782		18,841		86,723	
2012	39,188	15.5	55,935	6.0	16,747	-11.1	95,124	9.7
2013	41,299	5.4	49,658	-11.2	8,359	-50.1	90,957	-4.4
2014	42,586	3.1	45,076	-9.2	2,490	-70.2	87,662	-3.6
2015	44,818	5.2	31,152	-30.9	-13,665	-648.8	75,970	-13.3
2016	43,163	-3.7	26,163	-16.0	-17,000	24.4	69,327	-8.7
2017	43,965	1.9	31,111	18.9	-12,854	-24.4	75,076	8.3
2018	41,677	-5.2	34,859	12.1	-6,818	-47.0	76,536	1.9
2019	37,802	-9.3	29,026	-16.7	-8,776	28.7	66,829	-12.7
2020	29,783	-21.2	17,187	-40.8	-12,595	43.5	46,970	-29.7
2021	29,657	-0.4	31,224	81.7	1,567	-112.4	60,881	29.6

Total Goods: Top trading partners 2021

Source IMF

Imports			Exports			Total trade		
Partner	Value Mio €	% World	Partner	Value Mio €	% World	Partner	Value Mio €	% World
World	29,657	100.0	World	31,224	100.0	World	60,881	100.0
1 EU27	10,078	34.0	1 EU27	17,588	56.3	1 EU27	27,666	45.4
2 China	5,042	17.0	2 USA	2,551	8.2	2 China	5,042	8.3
3 South Africa	2,235	7.5	3 Turkey	2,450	7.8	3 USA	2,706	4.4
4 Tunisia	1,352	4.6	4 United Kingdom	2,042	6.5	4 Turkey	2,454	4.0
5 Argentina	877	3.0	5 Brazil	1,541	4.9	5 South Africa	2,235	3.7
6 Tanzania	801	2.7	6 Chile	916	2.9	6 Tunisia	2,149	3.5
7 India	776	2.6	7 Tunisia	797	2.6	7 United Kingdom	2,042	3.4
8 Philippines	638	2.2	8 India	742	2.4	8 Brazil	2,036	3.3
9 Qatar	595	2.0	9 Egypt	319	1.0	9 India	1,518	2.5
10 Brazil	494	1.7	10 Morocco	188	0.6	10 Argentina	925	1.5
1 EU27	10,078	34.0	1 EU27	17,588	56.3	1 EU27	27,666	45.4

World trade: excluding intra-region trade

Top partners: excluding region member states

% Growth: relative variation between current and previous period

الملحق رقم (03): هيكل التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

European
Commission

Directorate-General
for Trade

European Union, Trade with Algeria

Trade flows by SITC section 2021

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

	Imports				Exports			
	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth
Total	19,097	100.0	0.9	67.9	12,845	100.0	0.6	-8.2
0 Food and live animals	155	0.8	0.1	50.0	2,475	19.6	1.8	-4.9
1 Beverages and tobacco	6	0.0	0.1	59.1	113	0.9	0.3	-17.2
2 Crude materials, inedible, except fuels	62	0.3	0.1	1.0	452	3.6	0.7	-4.8
3 Mineral fuels, lubricants and related materials	17,457	91.4	4.5	65.0	426	3.4	0.4	-8.4
4 Animal and vegetable oils, fats and waxes	2	0.0	0.0	354.5	262	2.1	3.4	93.1
5 Chemicals and related prod., n.e.s.	1,014	5.3	0.4	166.6	2,631	20.8	0.6	-3.9
6 Manufactured goods classified chiefly by material	293	1.5	0.1	525.5	1,641	13.0	0.7	-12.5
7 Machinery and transport equipment	78	0.4	0.0	21.0	3,653	28.9	0.4	-5.4
8 Miscellaneous manufactured articles	8	0.0	0.0	25.6	700	5.5	0.3	2.0
9 Commodities and transactions n.e.s.	24	0.1	0.1	488.1	67	0.5	0.2	-73.6
Other	0	0.0	n.a.	n.a.	222	1.8	n.a.	n.a.

Trade flows by SITC product grouping 2021

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

SITC Rev. 4 Product Groups	Imports				Exports			
	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth
Total	19,097	100.0	0.9	67.9	12,845	100.0	0.6	-8.2
Primary products	17,681	92.6	2.7	64.4	3,899	30.8	1.0	-1.8
- Agricultural products (Food (incl. Fish) & Raw Materials)	173	0.9	0.1	52.3	3,226	25.5	1.5	-0.6
-- Food	163	0.9	0.1	51.5	2,861	22.6	1.5	-0.8
--- of which Fish	28	0.2	0.1	95.1	20	0.2	0.4	36.3
--- Other food products and live animals	135	0.7	0.1	44.7	2,841	22.5	1.6	-1.0
-- Raw materials	10	0.1	0.0	67.4	365	2.9	1.0	0.6
- Fuels and mining products	17,509	91.7	3.6	64.6	674	5.3	0.4	-7.3
-- Ores and other minerals	52	0.3	0.1	-6.5	78	0.6	0.3	-25.3
-- Fuels	17,457	91.4	4.5	65.0	426	3.4	0.4	-8.4
--- of which Petroleum and petroleum products	7,579	39.7	2.9	52.0	316	2.5	0.4	-22.6
-- Non ferrous metals	0	0.0	0.0	-93.2	170	1.3	0.5	1.6
Manufactures	1,392	7.3	0.1	182.2	8,444	66.8	0.5	-6.0
- Iron and steel	193	1.0	0.4	1818.9	314	2.5	0.9	-46.8
- Chemicals	1,014	5.3	0.4	166.6	2,631	20.8	0.6	-3.9
-- of which Pharmaceuticals	1	0.0	0.0	398.5	984	7.8	0.4	-10.1
- Other semi-manufactures	95	0.5	0.1	253.0	1,065	8.4	0.7	2.9
- Machinery and transport equipment	78	0.4	0.0	21.0	3,653	28.9	0.4	-5.4
-- Office and telecommunication equipment	3	0.0	0.0	-11.2	279	2.2	0.3	-28.1
--- Electronic data processing and office equipment	0	0.0	0.0	90.8	118	0.9	0.4	-10.2
--- Telecommunications equipment	2	0.0	0.0	-20.9	154	1.2	0.4	-37.7
--- Integrated circuits and electronic components	0	0.0	0.0	34.5	7	0.1	0.0	-26.4
-- Transport equipment	14	0.1	0.0	-54.0	1,222	9.7	0.4	6.3
--- of which Automotive products	9	0.1	0.0	101.4	1,083	8.6	0.5	12.5
-- Other machinery	61	0.3	0.0	98.5	2,139	16.9	0.5	-6.9
--- Power generating machinery	20	0.1	0.1	761.0	307	2.4	0.7	7.5
--- Non electrical machinery	15	0.1	0.0	97.4	1,354	10.7	0.5	-13.4
--- Electrical machinery	25	0.1	0.0	24.3	478	3.8	0.4	6.4
- Textiles	5	0.0	0.0	-15.9	92	0.7	0.4	11.6
- Clothing	2	0.0	0.0	37.2	88	0.7	0.2	35.8
- Other manufactures	6	0.0	0.0	21.1	600	4.8	0.3	-0.9
-- of which Scientific and controlling instruments	3	0.0	0.0	23.6	277	2.2	0.4	-10.1
Other products	24	0.1	0.1	488.2	79	0.6	0.2	-70.8
Other	0	0.0	n.a.	n.a.	222	1.8	n.a.	n.a.

% Growth: relative variation between current and previous period

% Total: Share in Total: Total defined as all products

% Extra-EU: imports/exports as % of all EU partners i.e. excluding trade between EU Member States

الملحق رقم (04) يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2020-2005)

الوحدة : مليون أورو

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
11,35	16,21	18,46	16,97	15,69	18,45	25,33	27,94	30,23	26,12	21,07	17,41	28,26	20,58	24,15	20,85	صادرات الى الاتحاد الأوروبي
23,8	35,82	41,16	11,86	9,96	10,24	15,79	17,73	23,17	24,93	21,91	14,99	25,65	22,58	19,29	16,12	صادرات لباقي دول العالم
17,18	29,02	34,85	31,1	26,47	31,15	45,25	49,65	55,93	52,78	42,99	32,40	53,91	43,17	43,44	37,01	اجمالي الصادرات

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (05) يوضح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2020-2005)

الوحدة : مليون أورو

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
13.48	16.90	18.51	18.45	19.89	21.80	22.86	21.89	20.70	16.89	15.59	14.82	15.40	11.27	9.99	10.49	واردات من الاتحاد الأوروبي
34.04	41.93	46.19	20.75	21.79	22.56	19.19	18.91	18.06	16.62	14.91	13.34	11.42	8.62	7.04	5.45	واردات من باقي دول العالم
29,78	37,80	41,67	43,96	43,16	44,81	42,58	41,29	39,18	33,94	30,51	28,16	26,82	19,89	17,02	15,95	اجمالي الواردات

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (06) أهم الدول المصدرة للجزائر خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: مليون دولار

الممونون	2018		2017		2016	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
فرنسا	4781	10.35	4295	9.35	4733	10.14
إيطاليا	3653	7.91	3754	8.17	4645	9.86
إسبانيا	3535	7.65	3128	6.81	3569	7.58
ألمانيا	3179	6.88	3215	6.99	3028	6.43
الأرجنتين	1892	4.10	1518	3.30	1335	2.83
المملكة المتحدة	/	/	702	1.53	746	1.58
بلجيكا	667	1.62	634	1.38	605	1.28
رومانيا	/	/	623	1.36	569	1.21
بريطانيا	/	/	583	1.27	763	1.62
المجموع الفرعي	17707	38.58	17829	40.16	19993	42.35
المجموع الكلي (IM)	46197	% 100	45957	% 100	47089	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار.

الملحق رقم (07) أهم الدول المستوردة من الجزائر خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: مليون دولار

الزبائن	2018		2017		2016	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
إيطاليا	6127	14.88	5548	15.96	5215	17.37
إسبانيا	5002	12.15	4142	11.92	3884	12.93
فرنسا	4631	11.25	4492	12.92	3428	11.42
بريطانيا	2771	6.73	1611	4.63	1063	3.54
المملكة المتحدة	2250	5.63	1849	5.32	1473	4.90
بلجيكا	1225	2.98	892	2.57	988	3.29
البرتغال	1111	2.70	917	2.64	850	2.83
المجموع الفرعي	23117	56.32	19451	55.96	16901	56.28
المجموع الكلي (EX)	41168	%100	34763	%100	30026	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار.

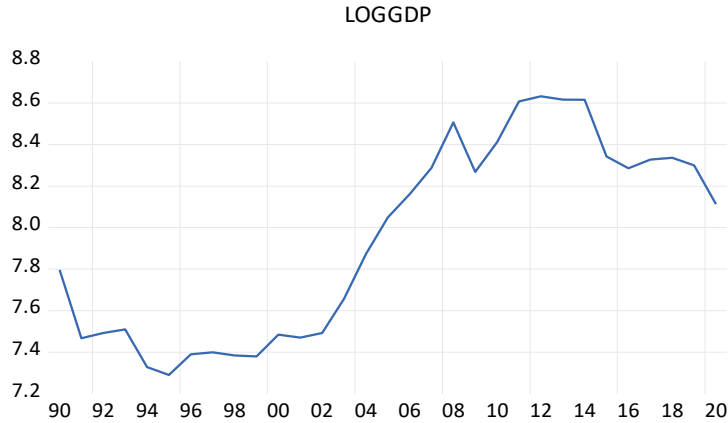
الملحق رقم (08): يوضح أهم المستثمرين الاجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 حسب المناطق الجغرافية

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
اوروبا	437	955161
الاتحاد الاوروبي	313	677209
اسيا	98	163102
امريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
افريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	882	2216699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2023/05/30 الساعة: 18:35.

الملحق رقم (09): مجموعة جداول وأشكال خاصة بالدراسة القياسية من مخرجات EVIEWS 10



Date: 05/31/23 Time: 20:50

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *****	. *****	1	0.954	0.954	31.004	0.000
. *****	. ** .	2	0.881	-0.310	58.389	0.000
. *****	. .	3	0.806	0.010	82.117	0.000
. *****	. *** .	4	0.705	-0.355	100.97	0.000
. ****	. * .	5	0.589	-0.098	114.61	0.000
. ***	. * .	6	0.468	-0.115	123.57	0.000
. **	. ** .	7	0.330	-0.254	128.20	0.000
. *	. * .	8	0.183	-0.099	129.69	0.000
. .	. ** .	9	0.034	-0.207	129.75	0.000
. * .	. ** .	10	-0.092	0.274	130.16	0.000
. * .	. .	11	-0.199	-0.006	132.19	0.000
. ** .	. .	12	-0.299	0.002	137.01	0.000

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.576675	0.7783
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.772226	0.8125
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.362874	0.7831
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/31/23 Time: 20:52

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. * .	. * .	1	0.150	0.150	0.7494	0.387
. .	. .	2	0.013	-0.010	0.7550	0.686
. ** .	. ** .	3	0.288	0.294	3.7057	0.295
. * .	. .	4	0.139	0.056	4.4156	0.353
. .	. .	5	0.002	-0.016	4.4157	0.491
. * .	. .	6	0.124	0.057	5.0352	0.539
. * .	. .	7	0.080	-0.000	5.3041	0.623
. .	. .	8	-0.004	-0.014	5.3049	0.725
. ** .	. *** .	9	-0.288	-0.370	9.0860	0.429
. * .	. * .	10	-0.163	-0.151	10.356	0.410
. .	. * .	11	-0.060	-0.068	10.539	0.483
. ** .	. * .	12	-0.274	-0.151	14.552	0.267

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.684521	0.0042
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.813500	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

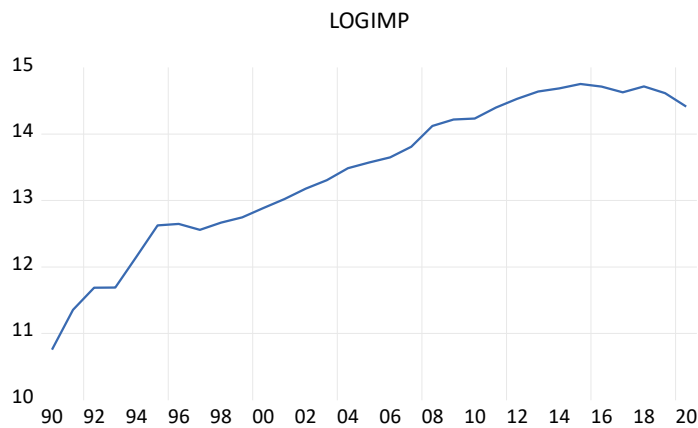
Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.777301	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.



Date: 05/31/23 Time: 20:55

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *****	. *****	1 0.878	0.878	26.282	0.000
. *****	. .	2 0.775	0.016	47.443	0.000
. *****	. .	3 0.683	-0.000	64.494	0.000
. ****	. * .	4 0.576	-0.114	77.081	0.000
. ***	. .	5 0.484	-0.012	86.282	0.000
. ***	. .	6 0.416	0.049	93.355	0.000
. **	. .	7 0.344	-0.043	98.408	0.000
. **	. * .	8 0.258	-0.117	101.38	0.000
. *	. * .	9 0.175	-0.076	102.80	0.000
. *	. .	10 0.091	-0.065	103.21	0.000
. .	. .	11 0.012	-0.037	103.21	0.000
. .	. .	12 -0.062	-0.064	103.42	0.000

Null Hypothesis: LOGIMP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.650704	0.7479
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGIMP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.304031	0.1775
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGIMP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.064103	0.6524
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/31/23 Time: 20:57

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. **.	. **.	1	0.316	0.316	3.3054	0.069
. * .	. * .	2	-0.084	-0.204	3.5453	0.170
. **.	. ****	3	0.332	0.496	7.4588	0.059
. **.	. * .	4	0.273	-0.118	10.209	0.037
. * .	. .	5	-0.086	-0.008	10.496	0.062
. * .	. * .	6	-0.083	-0.168	10.774	0.096
. .	. .	7	0.007	-0.065	10.776	0.149
. .	. .	8	-0.041	0.006	10.849	0.210
. .	. * .	9	0.004	0.146	10.849	0.286
. .	. .	10	0.051	0.049	10.975	0.359
. * .	. * .	11	-0.091	-0.134	11.396	0.411
. * .	. .	12	-0.080	-0.033	11.738	0.467

Null Hypothesis: D(LOGIMP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.788016	0.0032
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGIMP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.939801	0.0053
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGIMP) has a unit root

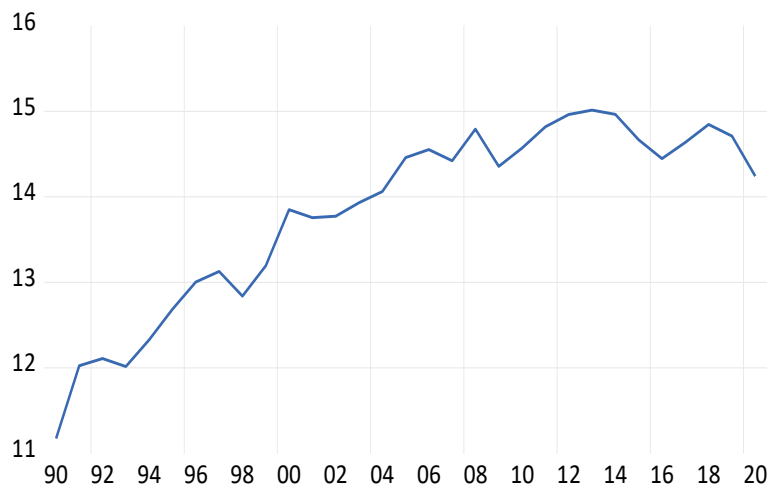
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.604595	0.0008
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

LOGEXP01



Date: 05/31/23 Time: 20:59

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
-----------------	---------------------	----	-----	--------	------

. *****	. *****	1	0.854	0.854	24.890	0.000
. *****	. * .	2	0.758	0.105	45.171	0.000
. *****	. .	3	0.676	0.026	61.887	0.000
. ****	. * .	4	0.577	-0.094	74.505	0.000
. ****	. .	5	0.488	-0.037	83.877	0.000
. ***	. * .	6	0.393	-0.081	90.186	0.000
. **	. .	7	0.299	-0.063	93.996	0.000
. **	. .	8	0.222	-0.012	96.191	0.000
. * .	. * .	9	0.106	-0.195	96.710	0.000
. .	. * .	10	0.004	-0.082	96.710	0.000
. .	. * .	11	-0.040	0.120	96.790	0.000
. * .	. .	12	-0.103	-0.055	97.366	0.000

Null Hypothesis: LOGEXP01 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.410859	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEXP01 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.153069	0.0332
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEXP01 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.645560	0.9728
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 05/31/23 Time: 21:02

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation Partial Correlation AC PAC Q-Stat Prob

. .	. .	1	0.020	0.020	0.0128	0.910
. ** .	. ** .	2	-0.245	-0.246	2.0773	0.354
. .	. .	3	0.057	0.072	2.1921	0.534
. *	. .	4	0.116	0.055	2.6877	0.611
. **	. ***	5	0.321	0.371	6.6360	0.249
. *	. *	6	0.151	0.211	7.5489	0.273
. ** .	. .	7	-0.211	-0.065	9.4088	0.225
. *	. *	8	0.127	0.173	10.109	0.257
. *	. * .	9	0.090	-0.097	10.482	0.313
. * .	. ** .	10	-0.133	-0.248	11.337	0.332
. *	. .	11	0.143	0.021	12.365	0.337
. .	. * .	12	-0.038	-0.138	12.442	0.411

Null Hypothesis: D(LOGEXP01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.854971	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEXP01) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.343294	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEXP01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.183632	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

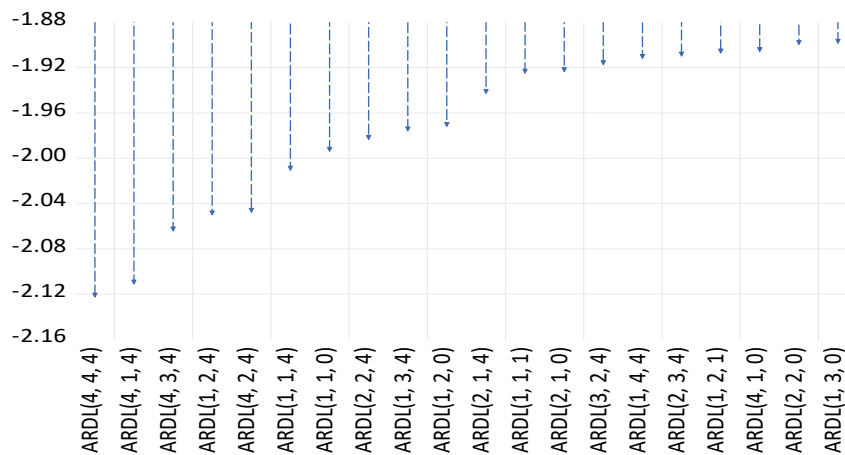
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGGDP LOGEXP01 LOGIMP
Exogenous variables: C
Date: 05/31/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2020

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-24.41478	NA	0.001530	2.030724	2.174706	2.073538
1	61.99164	147.2109	4.98e-06	-3.703085	-3.127157*	-3.531831
2	66.44144	6.592286	7.19e-06	-3.366032	-2.358159	-3.066339
3	78.45453	15.12760	6.19e-06	-3.589224	-2.149406	-3.161091
4	98.31555	20.59661*	3.22e-06*	-4.393744*	-2.521980	-3.837171*

Akaike Information Criteria (top 20 models)



F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.826467	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LOGGDP)

Selected Model: ARDL(4, 4, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/31/23 Time: 21:32

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.398309	0.521676	-0.763518	0.4599
LOGGDP(-1)*	-0.522174	0.177484	-2.942100	0.0123
LOGEXP01(-1)	0.025732	0.181383	0.141863	0.8895
LOGIMP(-1)	0.299580	0.248859	1.203815	0.2519
D(LOGGDP(-1))	0.414188	0.263336	1.572849	0.1417
D(LOGGDP(-2))	0.119022	0.231531	0.514066	0.6165
D(LOGGDP(-3))	0.485942	0.197962	2.454721	0.0303
D(LOGEXP01)	0.354318	0.094647	3.743589	0.0028
D(LOGEXP01(-1))	-0.058609	0.113767	-0.515165	0.6158
D(LOGEXP01(-2))	0.078538	0.102358	0.767293	0.4577
D(LOGEXP01(-3))	-0.118354	0.090787	-1.303641	0.2168

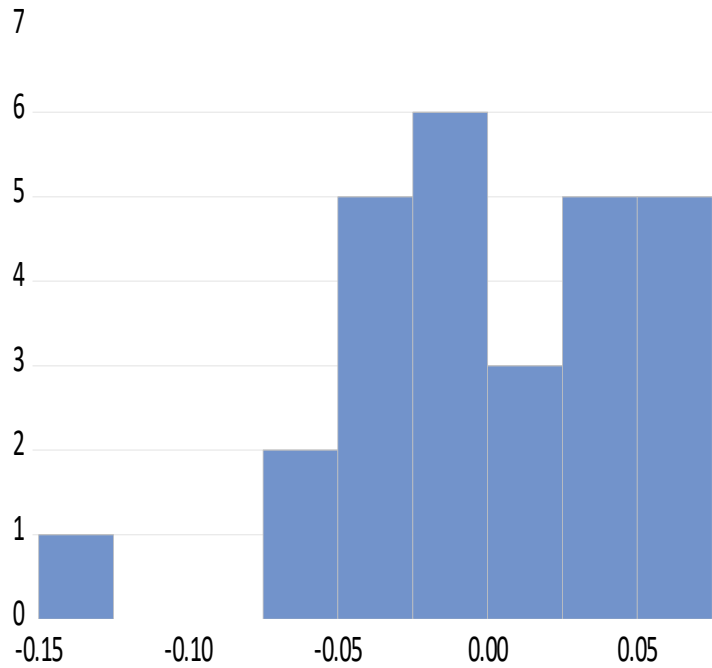
D(LOGIMP)	0.348179	0.335864	1.036666	0.3203
D(LOGIMP(-1))	-0.107872	0.206304	-0.522880	0.6106
D(LOGIMP(-2))	0.163770	0.173915	0.941666	0.3649
D(LOGIMP(-3))	0.369701	0.149058	2.480239	0.0289

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXP01	0.049278	0.358067	0.137621	0.8928
LOGIMP	0.573718	0.327114	1.753876	0.1049
C	-0.762790	1.065863	-0.715655	0.4879

$$EC = LOGGDP - (0.0493*LOGEXP01 + 0.5737*LOGIMP - 0.7628)$$



Series: Residuals	
Sample 1994 2020	
Observations 27	
Mean	-5.95e-17
Median	-0.001590
Maximum	0.069523
Minimum	-0.140268
Std. Dev.	0.049001
Skewness	-0.674413
Kurtosis	3.570562
Jarque-Bera	2.412981
Probability	0.299246

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.584727	Prob. F(1,11)	0.2341
Obs*R-squared	3.399964	Prob. Chi-Square(1)	0.0652

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.014532	Prob. F(1,24)	0.9051
Obs*R-squared	0.015734	Prob. Chi-Square(1)	0.9002